RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الشهري

# تقرير الحالة الإيرانية

مايـو 2023

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

ISSN 1659-8320

التقرير الشهري

# تقرير الحالة الإيرانية

مايـو 2023

رقم ردمد: 8320 - 1658

WWW.RASANAH-IIIS.ORG
Rasanah_iiis
info@rasanahiiis.com
+966112166696

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر،
كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

# المحتويات


| | |
|---|---|
| **الملخص التنفيذي** | 04 |
| **الشـأن الـداخلي** | 06 |
| الملف السـياسـي | 08 |
| الملف الاقتصـادي | 10 |
| الملف العسـكـري | 12 |
| الملف الاجتماعي | 14 |
| الملف الأيديولوجي | 16 |
| **الشـأن الخارجي** | 18 |
| إيران ودول الخليج | 20 |
| إيران والعراق | 22 |
| إيران وسوريا | 24 |
| إيران والولايات المتحدة | 26 |
| إيران وأوروبا | 28 |

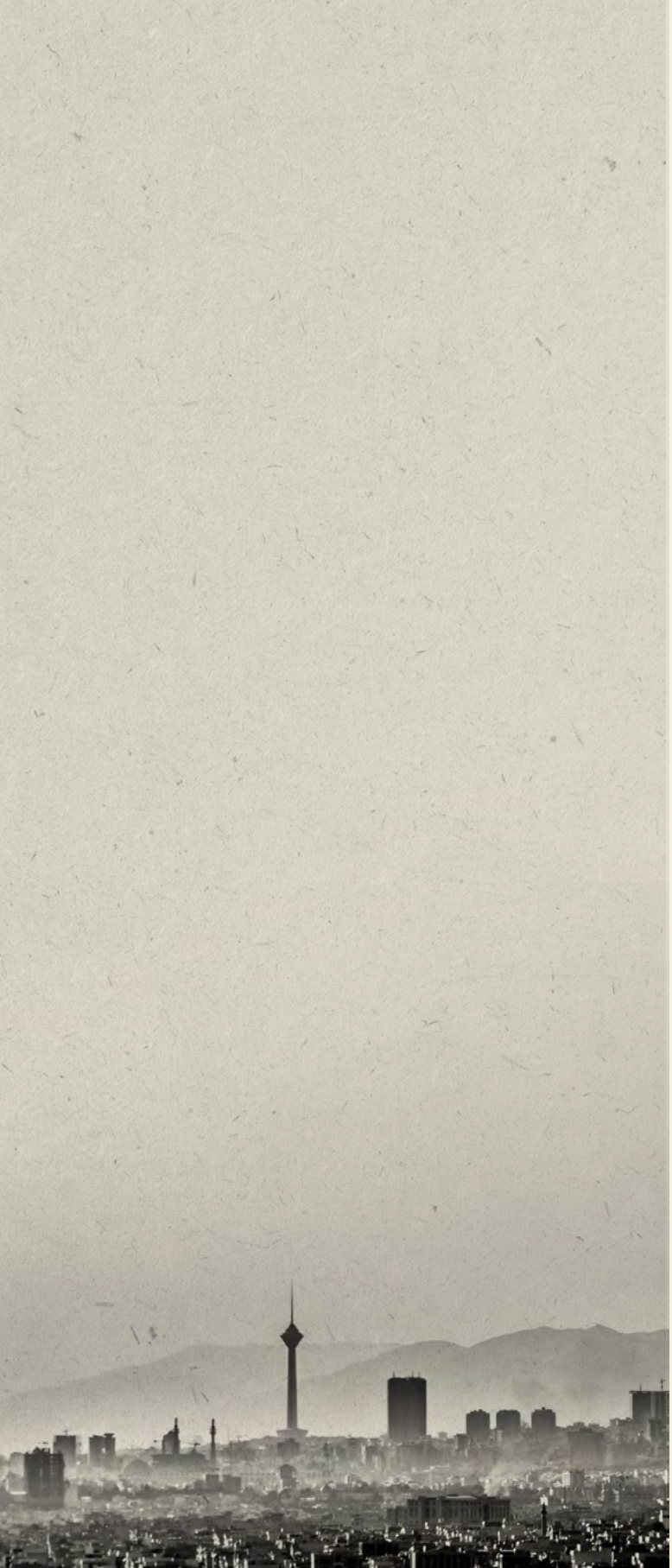

# الملخص التنفيذي

شهد شهر مايو 2023م تطورات جديدة وأحداثًا متسارعة في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأيديولوجية والاجتماعية، أما العلاقات الإيرانية مع المحيطين العربي والدولي فقد كانت هي الأخرى حافلة بالتفاعلات المتشابكة التي يُتوقع أن تكون لها انعكاسات على مجمل الملفات الإيرانية الخارجية خلال الفترة القادمة.

**داخليًا وعلى المستوى السياسي**، قدَّم أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني استقالته بعد عقد من الزمان قضاه في منصبه. ورغم أن شمخاني تعرَّض لانتقادات شديدة خلال الفترة الماضية، فإنّ استقالته كانت مفاجئة للمراقبين، وذلك نظرًا إلى الدور الفعال الذي لعبه خلال الأشهر الأخيرة، لا سيما على مستوى العلاقات الإيرانية-العربية وتمثيله لبلاده في مفاوضات بكين، التي أفضت إلى اتفاق تاريخي بين إيران والسعودية. خليفة شمخاني هو علي أكبر أحمديان، عميد بالحرس الثوري وشغل عدة مناصب بالحرس الثوري ومن القيادات المقربة من القائد السابق لفيلق القدس قاسم سليماني.

على الجانب **الاقتصادي**، جرى إعداد خطة التنمية الخمسية السابعة (2023-2027م) للجمهورية الإيرانية من أجل المناقشة والإقرار، التي تتضمن تحقيق أهداف منشودة خلال خمس سنوات مقبلة في كل المجالات، منها الاقتصادي، وحددت الخطة أهدافًا كثيرة لمواجهة مجموعة من أخطر العقبات الاقتصادية والتنموية أمام إيران، كتباطؤ النمو الاقتصادي وتزايد البطالة ومعدلات السيولة والتضخم والدَّين العامّ وغيرها، التي إن تحققت عمليًا يمكن أن تنقل الواقع الاقتصادي المتدهور لإيران إلى الأفضل. لكن على الجانب العملي تغيب الواقعية عن الخطة في كثير من الأهداف، نظرًا إلى وجود تحديات مهمة أمام تحقيقها، كنقص التمويل، وعدم اليقين بشأن المستقبل، وصعوبات تنفيذ الخطط السابقة، وغيرها من التحديات المؤثرة في فاعلية الخطط الخمسية.

**عسكريًا**، دعمت إيران ترسانتها العسكرية بكشفها عن صاروخ «فتاح» فرط الصوتي الذي يتمتع بقدرات هجومية كبيرة جدًّا، وكانت قبله بفترة قليلة كشفت عن صاروخ «خرمشهر 4». تُوجِّه إيران من خلال هذه الإعلانات المتتالية رسائل إلى إسرائيل بشكل خاص لردعها عن أي هجوم عليها. من ناحية ثانية، تواصل إيران دعمها العسكري لروسيا في حربها ضد أوكرانيا، وهو ما يؤكد أن العلاقة بين الطرفين تتجه نحو التحالف الإستراتيجي، ما ينذر بتوتر العلاقات الإيرانية-الأوروبية بخصوص هذا الملف.

**اجتماعيًا**، تتفاقم المشكلات الاجتماعية التي باتت تشكل هاجسًا كبيرًا لإيران، خصوصًا عندما تكون لها ارتدادات كبيرة على الحياة اليومية للمواطن الإيراني، مثلما يحصل في قطاع الصحة الذي يشهد هجرة واسعة منه، سواء إلى الخارج أو في مجالات عمل مجاورة، كتحول الأطباء إلى الطب التجميلي. وأمام عجز الحكومة عن إيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة، المرتبطة بمشكلات أخرى كالفوارق الطبقية، فإنّ المجتمع الإيراني سيتجه نحو تكريس خطاب التذمر والرفض الذي قد ينتج سلوكيات احتجاجية فئوية أو عامة.

**على المستوى الأيديولوجي**، وفي ظل تصاعد العنف ضد رجال الدين في عموم إيران، وانتشار ظاهرة خلع عمائم رجال الدين ومضايقتهم في الشوارع، حذَّر عدد من الفقهاء الإيرانيين من انعدام ثقة الناس بالمؤسسة الدينية، كما حذّروا من أن عملية إقحام الحوزة ورجال الدين في السياسة وتسييس الخطاب الديني سوف تضر بالحوزة جماهيريًّا أكثر مما تنفعها. أما الفقهاء السنّة فقد طالبوا بحل مشكلات المواطنين، خصوصًا الاقتصادية وتلك المتعلقة بالحريات، كما انتقدوا الزج بالإسلام في الشأن العامّ لتبرير القمع.

**العلاقات الخارجية الإيرانية مع المحيطين العربي والدولي**، كانت حافلة التطورات والأحداث المهمة خلال شهر مايو 2023م. عربيًّا وعلى مستوى التفاعلات **الخليجية-الإيرانية**، عيَّنت كل من السعودية وإيران سفيرها لدى طهران والرياض، وذلك في إطار تنفيذ بنود اتفاق بكين الذي أفضى إلى عودة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين منذ عام 2016م. واستحوذ خبر تبادل السفراء على اهتمام وسائل الإعلام والمحللين السياسيين، وسط تساؤلات حول مدى أهمية هذه الخطوة في تجاوز كثير من العقبات التي قد تقف عائقًا أمام عودة العلاقات إلى شكلها

السابق. وفي إطار تبادل الزيارات بين المسؤولين الإيرانيين والعرب، قام سلطان عمان بزيارة لطهران استغرقت يومين، بحث خلالها عدة ملفات مع كبار المسؤولين الإيرانيين. وخلال الفترة الأخيرة نجحت عمان في التوسط بين إيران وبلجيكا حول تبادل السجناء، وتتطلع إيران إلى دور عماني أكبر يشمل إعادة العلاقات بين طهران والقاهرة، ولعب دور فعال في حدوث اختراق في المفاوضات النووية المتعثرة.

**وعلى الصعيد العراقي**، يناقش العراقيون مقترحًا لتنفيذ مشروع دولي عابر للحدود تحت اسم «طريق التنمية»، يضم دولًا عربية وإقليمية، وذلك في إطار التنافس بين القوى السياسية العراقية باتجاهاتها المختلفة على مسألة القدرة على طرح المشروعات الدولية العابرة للحدود، فكما طرح رئيس الحكومة العراقية السابق مصطفى الكاظمي، المحسوب على مسار الدولة، مشروع الشام الجديد، طرح رئيس الحكومة الحالي محمد شياع السوداني، المحسوب على الإطار التنسيقي، مشروع طريق التنمية، فيما تشارف مدة حكمه على الانتهاء، ويشارف العراق على إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، ويشهد الإقليم تحولات كبرى باتجاه بعض دوله نحو المصالحات الإقليمية للتخفيف من حدة التوترات القائمة، ولكن تواجه تلك المشروعات تحديات معقدة للغاية ترتبط بالأوضاع الداخلية في تلك الدول وطبيعة العلاقات البينية.

**في ما يتعلق بسوريا**، شهد شهر مايو 2023م عودة سوريا رسميًّا إلى مقعدها في الجامعة العربية وحضور رئيسها بشار الأسد إلى مدينة جدة لحضور القمة العربية، وتأتي هذه العودة في ظل التحولات الإقليمية، منها المصالحة السعودية-الإيرانية والتقارب بين أنقرة ودمشق بدفع روسي-إيراني. يطرح مجمل هذا الحراك أسئلة حول منظور طهران لهذا الحراك وبالتالي حساباتها المحتملة في التعامل مع هذه التطورات.

**على الصعيد الدولي**، شهدت العلاقات **الأمريكية-الإيرانية** تصعيدًا متواصلًا، كان أبرز جوانبه المواجهة البحرية بين البلدين خلال الفترة الأخيرة، إذ عادت إيران إلى تكثيف هجماتها البحرية على السفن في منطقة الخليج، وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراءات من أجل ردع إيران. وبينما تستمرّ الولايات المتحدة في متابعة عقوباتها وضغوطها لتضييق الخناق على النظام الإيراني وعزله، فإنّ التفاهمات بشأن العودة إلى طاولة المفاوضات لا تزال تراوح مكانها، لكن على الرغم من ذلك يشير تقرير الوكالة الدولية الأخير بشأن البرنامج النووي إلى اتجاه إيران للتهدئة، وهو ما قد يتيح الفرصة لعودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات خلال الفترة المقبلة.

أما في ما يخصّ العلاقات **الإيرانية-الأوروبية**، فقد توصلت إيران مع بلجيكا بعد مفاوضات طويلة إلى صفقة تبادل سجناء يبدو أنها ستؤسس لمسار جديد في العلاقات الإيرانية-الأوروبية، ستكون فيه مسألة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على المحك، إذ تُضطر دول أوروبية، كما حصل في بلجيكا، إلى تكييف أطرها القانونية والمؤسسية، مضطرة إلى المساومة مع إيران في قضايا لها أبعاد سياسية وأمنية. بالموازاة مع هذا يستمر الضغط الأوروبي على إيران بخصوص برنامجها النووي بناءً على تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما ينذر بتصعيد أوروبي أكثر باتجاه إيران، مما قد يؤدي إلى قناعة جميع الأطراف بضرورة استئناف المفاوضات النووية لوضع حد للأنشطة النووية الإيرانية غير القانونية.

# الشأن الداخلي

فـي الشـأن الداخلـي، ناقـش تقرير الحالـة الإيرانية لشـهر مايو ٢٣ . ٢م خمسـة ملفات أساسـية، جـرى تخصيص الملف السياسي لتناول قضية استقالة أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني من منصبه، فضلًا عن خلفية الأميـن الجديد للمجلس علي أكبر أحمديـان والمهام الموكلة إليه. في الملف الاقتصادي، جرى الحديث عن الخطة الخمسية السـابعة ومفهومهـا وبنودهـا وواقعيتها، فضـلًا عن مدى فاعليـة الخطة الماضية. في الملف العسـكري جـرى التطرق إلى ثلاثة مواضيع، هي الإعلان الإيراني عن أول صاروخ فرط صوتـي محلي الصنع، واختبار إيران لصاروخ باليسـتي يحمل اسـم «خرمشـهر٤»، واسـتمرار التعاون العسـكري بين إيران وروسـيا. الملف الاجتماعي خُصص للحديث عن نقص الكوادر الطبيـة وهجرتهم، وظاهرة تحوُّل الأطباء مـن الطب الباطني إلـى التجميلي. أمّا الملـف الأيديولوجي فقـد ناقش تحذير الفقهـاء من انعدام ثقة الشـعب بالمؤسسـة الدينية، ودفاع الفقهاء السنّة عن مصالح الناس.

# الملف السياسي

في تطـوُّر مفاجئ، قدَّم أمين المجلـس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شـمخاني اسـتقالته بعد عشـر سنوات قضاها في المنصب، وجاءت استقالة شمخاني رغم حضوره النشط في السـاحة السياسية الإيرانية خلال الفترة الأخيـرة، ودوره في إدارة ملف المصالحة السـعودية-الإيرانية. وبعد سـاعات من اسـتقالة شـمخاني، أصدر الرئيـس الإيراني إبراهيم رئيسـي مرسومًا، عيَّن بموجبه علي أكبر أحمديان أمينًا جديدًا للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني خلفًا لشمخاني. وكما جرت العادة مع الأمناء السابقين للمجلس، لم يبعد شـمخاني بصورة نهائية عن السـاحة السياسية الإيرانية، إذ فور إعلان اسـتقالته عيَّنه المرشـد علي خامنئـي عضوًا بمجمع تشـخيص مصلحـة النظام، ومستشارًا سياسيًّا له.

## الانتقادات والضغوط تجبر شمخاني على الاستقالة من منصبه:

النهج المتبع من قِبل الحكومات الإيرانية المتعاقبة هو تغيير أمناء المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، ما عدا حكومتي محمد خاتمي وهاشـمي رفسنجاني، اللتيـن شـغل فيهمـا حسـن روحاني منصـب أمين المجلس الأعلـى للأمن القومـي بأطول فترة امتدت إلى 16 عامًا، وخلال حكومة محمود أحمدي نجاد شـغل المنصب علـي لاريجاني لمـدة عامين فقـط، ثم حل محله سعيد جليلي، وبوصول حسن روحاني إلى رئاسة الجمهورية في 2013م، جرى اختيار علي شـمخاني لهذا المنصب. وبعد وصول إبراهيم رئيسي إلى الحكم في 2021م، كان يتوقع أن يعيّـن أمينًا جديـدًا للمجلس، لكنه أبقى على شمخاني، ليبدأ عديد من المحافظين وبعض الدوائر السياسية داخل الحكومة في الاعتراض على اسـتمرار شـمخاني في منصبه. وفـي هذا الصدد نظمت وكالة «فـارس» حملة مكثفة في أكتوبر 2021م للمطالبة بتغيير جميع من تبقى من حكومة روحاني، وهم أميـن المجلس الأعلـى للأمن القومـي الإيراني، وأميـن المجلـس الأعلى للفضـاء السـيبراني، وأمين المجلس الأعلى للثـورة الثقافية، وتبديل أفراد ثوريين بهم[1]. وكثفت هذه الدوائر هجومها ضد شـمخاني، ووجَّهت إليه عديدًا من الاتهامات، كالفشل في مواجهة الاحتجاجـات المتتالية التي شـهدتها إيـران، وتورط بعض أفراد أسـرته في قضايا فسـاد لم يجـرِ التحقيق فيها أو إثباتها، فضلًا عن الكشف عن قضية التجسس التي تورط فيها مسـاعده السابق علي أكبري لصالح بريطانيـا، والتي انتهـت بإعدامه في يناير الماضي. ويـرى عديـد مـن المراقبيـن الإيرانيين أن إثـارة هذه القضية تحديدًا كانت مفتاحًا لخصومه السياسيين

للإطاحة به ومنحتهم فرصة كبيرة للهجوم عليه، بما فيها الصحف والمواقع المحسوبة على الحرس الثوري، كما يذهب بعض المصادر إلى أن قضية أكبري كانت مدبرة بالأساس من أجل الإطاحة بشمخاني أو إرغامه على الاستقالة، لأن دوائر المتشددين كانت تخشى صعود نجمه، أو أن يؤدي هذا الصعود إلى الدفع به من قِبل الإصلاحيين والمعتدلين للترشح في الانتخابات الرئاسية المقررة في 2024م[2]. كما أن هنالك قراءة أخرى تتوقع أن المتشددين في النظام الإيراني بدؤوا ينظرون إلى شمخاني على أنه صار أكثر اندفاعًا مما ينبغي في ما يتعلق بالعلاقات مع دول الجوار، وهو ما ظهر في امتعاض عناصر من التيار المحافظ من الدور الذي لعبه شمخاني في إنهاء القطيعة السياسية مع السعودية والتقارب الإيراني-العربي، وهو ما أدى إلى زيادة الضغط على رئيسي لإبعاده.

وفي ما يتعلق بدلالات إصرار رئيسي على عدم تغيير شمخاني رغم معارضة المحافظين استمراره في المنصب، يذهب معظم التحليلات إلى ارتباط ذلك بملفات حساسة ومهمة بالنسبة إلى النظام الإيراني، خصوصًا في ما يتعلق بإدارة ملف التفاوض مع المملكة العربية السعودية، وذلك بحكم الطبيعة الأمنية للمفاوضات وتجارب شمخاني السابقة في تقريب وجهات النظر بين طهران والرياض في تسعينيات القرن الماضي، ولكونه من أصول وثقافة عربية قد تترك آثارًا إيجابية في التفاوض مع الدول العربية، وهو ما حدث بالفعل، إذ مثَّل شمخاني إيران في مفاوضاتها مع السعودية في العاصمة الصينية بكين، وتكللت هذه المفاوضات باتفاق تاريخي في مارس الماضي حول إعادة العلاقات المقطوعة بين البلدين منذ يناير 2016م، كما قام بجولتين في كل من الإمارات والعراق، وقَّع خلالهما على عدد من الاتفاقيات.

## خلفية علي أكبر أحمديان والمهامّ الموكلة إليه:

الأمين الجديد للأمن القومي الإيراني، العميد علي أكبر أحمديان، يُعتبر من القيادات المتشددة والملتزمة خط النظام، إذ كان من المقربين من القائد السابق لفيلق القدس قاسم سليماني، فقد عملا معًا في «الوحدة 41 ثأر الله». فضلًا عن ذلك، فإنّ أحمديان يمتلك خبرة طويلة في العمل داخل مؤسسات صنع القرار، ولديه خبرات طويلة، إذ شغل منصب رئيس أركان القوة البحرية في الحرس الثوري منذ عام 1985م حتى 1988م، ونائب قائد القوة البحرية في الحرس الثوري من 1989 حتى 1997م، قبل تعيينه قائدًا لهذه القوة عام 1997م، وبقي في منصبه حتى عام 2000م، وبين عامَي 2000 و2007م تولى رئاسة هيئة الأركان المشتركة للحرس الثوري، وخلال هذه المدة التي استمرت لسبع سنوات، أحدث تحولًا كبيرًا في الهيكل الإداري والقدرة التنظيمية للحرس الثوري الإيراني في أبعاد مختلفة، وبات يُعرف بأنه من أميز المتخصصين الإيرانيين في المسائل المتعلقة بالأمن القومي، ومن 2007م حتى 2023م كان رئيسًا للمركز الإستراتيجي للحرس الثوري[3]. وعلى مدى السنوات الماضية تولى أحمديان مسؤولية تطوير الصناعات الدفاعية من صواريخ وطائرات دون طيار، وكان له دور كبير في نقل تكنولوجيا الصناعات الحربية إلى الجماعات المدعومة من إيران في اليمن وسوريا والعراق ولبنان وفلسطين[4].

في نوفمبر 2022م، عيَّن المرشد الإيراني 5 أعضاء جدد بمجمع تشخيص مصلحة النظام بدلًا من الأعضاء المتوفين، بينهم العميد علي أكبر أحمديان. ويبدو أن تعيينه في مجمع تشخيص مصلحة النظام كان بمثابة إعداده للانتقال إلى مهمة أكبر، وهي أمانة المجلس الأعلى للأمن القومي، بغية تنفيذ المهام المستقبلية للحكومة، التي حددها إبراهيم رئيسي في خطاب تعيين أحمديان، وهي: «انتهاج أساليب متجددة وذكية في ما يخص منظومة قضايا الأمن القومي الإيراني، وبما يشمل مجالات مختلفة، منها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأن يسخّر الطاقات الشعبية في سياق تعزيز الأمن المستدام والقائم على إرادة الشعب، في كل المجالات ذات الصلة، بتوسيع العمق الأمني الإيراني وتضافر الجهود بين الأجهزة الاستخباراتية والأمنية والتنفيذية والقضائية داخل البلاد»[5].

**وفي الختام**، فرغم محاولات بعض المصادر الإيرانية تأكيد أن استقالة شمخاني كانت طبيعية ومتوقعة، فإنّ الطريقة التي قدم بها استقالته ودون إبداء الأسباب الحقيقية التي تقف وراءها والاكتفاء بنشر بيت من الشعر للشاعر الإيراني محتشم كاشاني، على «تويتر»، تفتح المجال أمام التكهن حول إمكانية أن يكون شمخاني لم يتنحَّ طواعية من منصبه، بل دُفع إلى الاستقالة.

# الملف الاقتصادي

تزامُنًا مع التحضيرات الجارية لإعداد خطة التنمية الخمسية السابعة (2023-2027م) للجمهورية الإيرانية من أجل المناقشة والإقرار، التي تتضمن أهدافًا منشودة خلال السنوات الخمس المقبلة. سيتناول الملف الاقتصادي لهذا الشهر مفهوم الخطة الخمسية، وأهم البنود الاقتصادية لسابع خطة في تاريخ الجمهورية الإسلامية، ثم يتطرق إلى واقعيتها وفاعلية الخطة السابعة والخطة السادسة المنتهية.

**الخطة الخمسية السابعة.. مفهومها وبنودها**

خطة التنمية الخمسية عبارة عن خطة مستقبلية مدتها خمس سنوات، تضع خطوطًا عريضة استرشادية للحكومة لتحقيق أهداف عدة، منها أهداف اقتصادية وتنموية، ويضع مرشد الثورة سياساتها العريضة، وتكلف منظمة التخطيط والموازنة صياغة تفاصيلها. في عام 1983م جرت الموافقة على أول خطة خمسية، لكن تعرضت هذه الخطط لكثير من التوقف أو التمديد وفقًا للظروف الداخلية والخارجية التي تعرضت لها إيران على مدى الأعوام الـ40 الماضية.

والخطة المقترحة حاليًا من منظمة التخطيط والموازنة هي الخطة السابعة في تاريخ الجمهورية الإيرانية (2023-2027م)، التي تتضمن 22 فصلًا و7 أقسام: اقتصادية وبنى تحتية، وثقافية واجتماعية، وعلمية تكنولوجية، وتعليمية، وسياسة خارجية ودفاعية، وأمنية وإدارية، وقانونية وقضائية[6].

أمّا ما يتعلق بالقسم الاقتصادي في الخطة، فجاءت أهمّ بنوده على النحو التالي[7]:

1. تحقيق متوسط معدل نموّ اقتصادي يبلغ 8% خلال الخطة.
2. تحقيق معدل التضخم متوسط بـ19,7% ومستهدف وصوله إلى 9,5% في نهاية الخطة.
3. بصفته المسؤول عن اعتماد السياسة النقدية وتنفيذها، يلتزم البنك المركزي التعاون مع المؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك التحكم في نمو السيولة.
4. خلق مليون فرصة عمل سنويًا.
5. تقديم ميزانية الدولة للبرلمان على مرحلتين في العام.
6. متوسط نمو الصادرات النفطية 12,4%.
7. تفعيل ميزة الجغرافيا السياسية وتطوير البنية التحتية لإيران وتحويلها إلى مركز لوجيستي للتجارة والطاقة والنقل.
8. تحديد سقف دَين الحكومة والشركات المملوكة للدولة بنسبة 40% إلى الناتج المحلي، ويمكن زيادته إلى 50%.
9. متوسط نمو الصادرات غير النفطية 22,6%.
10. متوسط نمو الواردات 16,2%.
11. نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة 94%، وتصل إلى 100% في السنة الأخيرة.
12. نمو إجمالي تكوين رأس المال بـ22,6%.
13. زيادة سِنّ التقاعد تدريجيًّا حتى تصل إلى زيادة 2,5 سنة في نهاية الخطة.
14. واجب الحكومة في توليد الأصول الخاصة بها.
15. إيداع جميع عائدات صادرات النفط والغاز في حساب صندوق التنمية الوطني (بعد خصم حصة شركة النفط)، على أن يكون الصندوق ملزمًا تزويد الحكومة بمبلغ ثابت قدره 25 مليار يورو سنويًا.

**واقعية الخطة السابعة وفاعلية الخطة الماضية:**

شخصت خطة التنمية السابعة بدقة مجموعة من أخطر العقبات الاقتصادية والتنموية التي تقف أمام تطور الاقتصاد الإيراني، مثل تباطؤ النمو الاقتصادي، وتزايد البطالة ومعدلات السيولة والتضخم والدَّين العامّ، واعتماد الموازنة العامة على صادرات النفط، واستقلالية البنك المركزي عن الحكومة. يرى المراقبون أن تحقيق أهداف الخطة المذكورة سابقًا يمكن أن يصلح عثرات الاقتصاد الإيراني إذا ما جرى تنفيذها عبر

خطوات واضحة تأخذ في الاعتبار الواقع والتحديات الحالية والمستقبلية.

لكن عمليًّا نلاحظ أن تحقيق كثير من أهداف الخطة الخمسية السابعة يشوبه الغموض في ظل حالة عدم اليقين السائدة في ما يتعلق بالعوامل الخارجية والداخلية المؤثرة في أداء الاقتصاد الإيراني. فعلى سبيل المثال، تحقيق معدل نموّ اقتصادي هائل مثل 8% يحتاج إلى ضخ استثمارات بمئات مليارات الدولارات ورفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، حتى رفعها عن صادرات النفط لا يضمن تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع إلا في أول عام أو عامين.

وعلى الرغم من أن خفض التضخم والسيولة وتحقيق مليون فرصة عمل سنويًّا كانا من ضمن أهم الوعود الانتخابية للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، فإنه لم ينجح في تنفيذها، فالذي حدث هو العكس، فقد اقتربت معدلات نمو السيولة في إيران من 40% سنويًّا مع عدم استقلالية البنك المركزي عمليًّا وتبعيته للحكومة، ولذا حلقت معدلات التضخم فوق مستويات 50% مع تزايد الواقعين تحت خط الفقر ووجود أكثر من 2,5 مليون عاطل عن العمل، علاوة على أزمة في الإسكان مع ارتفاع سعر المتر المربع في العاصمة طهران بأكثر من 844% في خلال خمس سنوات حتى ديسمبر 2022[8].

كما يصطدم تمويل الخطة بمجموعة من المقترحات صعبة التحقق في المدى القصير، فكيف تموّل الحكومة الموازنة أو مشروعات البنية التحتية المكلفة دون الاعتماد على النفط في ظل شح مصادر التمويل الأخرى وتباطؤ النمو الاقتصادي؟ ناهيك باحتياج قطاع النفط ذاته للتطوير وضخ استثمارات تقدر بأكثر من 200 مليار دولار، مع تجنب الشركات الدولية الاستثمار في إيران، بالإضافة إلى وجود عجز الموازنة الكبير والمتنامي واضطرار الحكومة إلى زيادة السيولة لسدّ العجز، ما أدى إلى زيادة الدَّين العامّ الحكومي للمصارف ومؤسسات الضمان الاجتماعي التي أصبحت مهددة بالإفلاس، ولذا جاء اقتراح مَدّ سِنّ التقاعد محاولةً لإنقاذ مؤسسة الضمان الاجتماعي عبر التمويل من القوى العاملة مرة أخرى. ومن ناحية أخرى، يوجد غموض حول بعض البنود كالبند الخاص بواجب الحكومة في توليد الأصول الخاصة بها وأثرها في القطاع الخاص.

أمّا عن فاعلية الخطة الخمسية السابقة، فيقول عضو البرلمان الإيراني محمد باكمهر في حديث مع صحيفة «مهر»: «للأسف جرى تنفيذ أقل من 40% من خطة التنمية السادسة»[9]، وعلاوة على عدم إلزامية الخطط الخمسية من جهة، وعدم واقعية كثير من بنودها من جهة أخرى، نجد أن البيئة الاقتصادية الإيرانية محفوفة بكثير من المخاطر والعقبات الهيكلية والتحديات المتجددة، مثل: الموازنة الريعية المعتمدة على أسعار النفط المتقلبة، والصدمات الداخلية والخارجية، وأهمها عودة العقوبات الأمريكية واحتمالية تكرارها بالمستقبل، وجائحة كورونا، والحرب الروسية–الأوكرانية، ما أدى إلى تمديد الخطة الخمسية الماضية بعد انتهائها من دون أن تحقق الخطة عند انتهائها نجاحًا يُذكر في ما يتعلق بالأهداف الاقتصادية الكبرى الموضوعة، كتحقيق معدل نمو اقتصادي 8%، أو جذب 175 مليار دولار استثمارات أجنبية، وغيرهما من الأهداف.

**في الختام**، يظهر لنا أن الخطة التنموية السابعة تسلط الضوء على مشكلات حقيقية وتضع أهدافًا مهمة لتنمية الاقتصاد الإيراني وحل مشكلاته، لكن مشكلتها تكمن في عدم تماشي كثير من بنودها مع واقع البلاد والظروف المستقبلية المؤثرة في تحقيق تلك الأهداف، الأمر الذي يحدّ بشكل كبير من فاعلية الخطة وأخذها على محمل الجدّ.

# الملف العسكري

تسعى إيران حاليًا للتركيز على تطوير صواريخ باليستية إستراتيجية متوسطة المدى تتمتع بسرعات هائلة وحمولات متعددة، وبمدى يصل إلى نحو 1500 كيلومتر. وبعد أسابيع من الترقب، أطلقت طهران صاروخين متوسطَي المدى تحت فئتين مختلفتين، هما «فتاح» و«خرمشهر4».

## الكشف عن أول صاروخ فرط صوتي محلي الصنع:

أزاحت إيران الغموض بكشفها النقاب عن أول مركبة انزلاقية (MaGV) قادرة على المناورة من طراز «فتاح» التي يمكنها الوصول إلى سرعة 15 ماخ أو خمسة عشر ضِعف سرعة الصوت –17890,2 كم/ساعة، فيما تصل حمولتها الكلية إلى ما يزيد على 1000 كيلوغرام[10]. ويتمتع صاروخ «فتاح» بأجنحة توجيه داخل الغلاف الجوي جنبًا إلى جنب مع محرك مسيّر يعمل بالوقود الصلب مزود بوحدة تحكم موجّه بالدفع (TVC) لتصحيح مسار الارتفاع، وذلك من أجل ضبط عملية الدوران أو لتجنب التدابير المضادة. ويعرب الحرس الثوري الإيراني عن ثقته بأن «فتاح» الذي تفوق سرعته سرعة الصوت سوف يخترق أي مجال جوي لكونه يتمتع بحماية أمنية شديدة بسبب سرعته الفائقة وقدرته على المناورة، وبسبب الرؤوس الحربية المتعددة داخله.

ونظرًا إلى أن الصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت والمركبات الانزلاقية هي ظاهرة حديثة وآخذة في التطور، فإنه لم يجرِ بعدُ اختبار فعليّ للإجراءات المضادة لها بالشكل المناسب. وقد نشرت الولايات المتحدة وإسرائيل أنظمة الدفاع الصاروخي «ثاد» (THAAD) و«باتريوت باك–3» (3 Patriot Pac) وغيرها، لاعتراض هذه الصواريخ المعادية والتصدي لها. ومن الناحية النظرية، يبدو أن الأنظمة المضادة مثل «ثاد» و«باك–3» تواجه تحديًا متناميًا جرّاء التطور السريع في الصواريخ السريعة الموجهة.

وتعليقًا على هذا الحدث، قال الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي: «نشعر اليوم أن قوة الردع قد تشكلت... وهذه القوة هي نقطة للأمن والسلام

المستدام لدول المنطقة»[11]. الجدير بالذكر هنا أن بإمكان صاروخ «فتاح» الوصول إلى إسرائيل في سبع دقائق بعد أن يتجاوز الدفاعات الجوية، وقد يصيب الهدف بدقة 30 مترًا، أي مقدار «الخطأ الدائري المحتمل» أو ما يُعرف اختصارًا بـ« CEP».

يبدو أن كل هذه القائمة الطويلة من التصريحات والدعاية ما هي إلا حسابات نظرية فحسب، لأن الصاروخ لم يجرِ اختباره حتى الآن. وقد صرح قائد القوة الجو–فضائية بالحرس الثوري اللواء أمير علي حاجي زاده بأن «محرك الصاروخ خضع لاختبار أرضي»[12]. وفي الوقت الذي لا يزال فيه منشأ هذا المحرك القادر على حمل الرؤوس الثقيلة غير معروف، لا توجد أي وسيلة لإثبات أن الترابط المعقد للأنظمة يعمل بشكل متطور وبالصورة التي تتفاخر بها إيران. وبالنظر إلى التعاون العميق بين إيران وروسيا، فمن المحتمل أن الكرملين قدم مساعدة لطهران في برنامج الصواريخ فرط الصوتية، هذا إن لم يكن قد زوّد طهران بمحركات جاهزة بالفعل. ويتكهن البعض بأن صاروخ «فتاح» يندرج في نفس فئة الصواريخ الروسية فرط الصوتية «كينجال» (Kinzhal) على الرغم من أن أداءه الديناميكي ونطاقه يميزانه عن فئات مختلفة. وعلى الرغم من أن أوكرانيا تدّعي أنها أسقطت الصاروخ الروسي فرط الصوتي باستخدام نظام دفاع جوي أمريكي، حصلت عليه من الولايات المتحدة، فإنّ الخبراء لم يقولوا كلمتهم في صحة هذا الادعاء حتى الآن[13].

## إيران تختبر صاروخها الباليستي «خرمشهر٤»:

جاء إطلاق صاروخ «فتاح» بعد اختبار صاروخ «خرمشهر4» في أواخر مايو الماضي، ويُزعم أن أحدث نسخة من صاروخ «خرمشهر» تبلغ مداها 2000 كيلومتر وتستطيع نقل حمولة لا تقل عن 1500 كجم باستخدام الوقود السائل. وتفتخر إيران بأن هذا الصاروخ يمكن إطلاقه في غضون 12 دقيقة فقط، وأنه منح البلاد القدرة على القيام بالضربة الأولى. ويمكن إطلاق الشحنة الموجهة التي يحملها الصاروخ من شاحنة مدرعة أو من القواعد الثابتة على الأرض. ويُعَدّ الرأس الحربي غير المجنح ذاتي الدفع ومزودًا أيضًا بمحركات للمناورة خارج نطاق الغلاف الجوي، ويمكنه تحديث التوجيه لإجراء مناورة المرحلة النهائية.

وصرح قائد القوة الجو-فضائية في الحرس الثوري الإيراني أمير علي حاجي زاده بأن صاروخ «خرمشهر 4» مزود بخيار حمولة يصل إلى 80 قنبلة صغيرة، وهذا يعني أن مثل هذا التصميم سوف يمكنه نقل أي ذخيرة يبلغ وزنها بين «15-18» كغم بشكل مستقل في المرحلة النهائية. ويبقى السؤال هو: لماذا تستخدم إيران مثل هذه الصواريخ المتطورة لإسقاط القنابل الصغيرة التقليدية؟ ويمكن أن تُستخدم أنظمة إطلاق الصواريخ التي تمتلكها طهران من أجل إطلاق الصواريخ المزودة بالأسلحة النووية، ولكن هل تشير هذه الأنظمة إلى طموح إيران للحصول على أسلحة نووية تكتيكية أيضًا؟

بوجه عام، يبدو أن البرنامج الصاروخي الإيراني قد أحرز تقدمًا، ويتضح ذلك بصورة جلية عند مقارنة مجموعة الصواريخ الباليستية الإيرانية من نوع «خرمشهر» مع صواريخ كوريا الشمالية من طراز «HS-10». ويشير التحول السريع لطهران إلى التقنية فرط الصوتية، بهذه السرعة، إلى نجاح إيران ربما في الحصول على المساعدة الروسية في أعقاب غزو أوكرانيا. وتشترك إيران وكوريا الشمالية في الخبرات الفنية ونقل قطع الغيار المهمة من خلال مصادرهما في السوق السوداء. وعلى سبيل المثال، ساعدت إيران كوريا الشمالية في تطوير استنساخ محرك «RD-250» لتشغيل صاروخها «ICBM 15 Hwasong»،[14] ولعل البرنامج المتقدم للوقود الصلب، الذي تمتلكه طهران، يعود بالنفع على بيونغ يانغ.

## استمرار التعاون العسكري بين إيران وروسيا:

في ما يخص التعاون العسكري الإيراني-الروسي، لم يشهد أي تراجع، وفي هذا الصدد ذكرت شبكة «سكاي نيوز» نقلًا عن بعض الوثائق أن البلدين أبرما صفقات لتوريد قذائف الدبابات والمدفعية إلى جانب أنظمة أخرى فرعية، وأيضًا قطع الغيار التي تحتاج إليها روسيا بصورة ماسّة. أُبرمت أول صفقة من هذا القبيل لمجموعة من المنتجات تبلغ قيمتها نحو مليون دولار في 14 سبتمبر 2022م، ولا تزال الطائرات المسيرة التي زودت إيران بها روسيا جزءًا هامًّا من الهجمات الجوية التي تشنّها روسيا، لكن من غير المعروف إن كانت روسيا قد استخدمت الصواريخ الإيرانية بعد أم لا.

ولا يزال سلاح الجو الإيراني ينتظر الحصول على 16 طائرة من طراز «Su-35» التي كان من المقرر دخولها الخدمة بحلول نهاية شهر مارس الماضي، أي في بداية العام الفارسي. وفي هذا الشأن صرح قائد القوات الجوية الإيرانية في مقابلة قائلًا: «نحن حقًّا بحاجة إلى (Su-35) لكننا (في القوات الجوية) لا نعرف متى ستدخل هذه الطائرات ضمن أسرابنا. هذا القرار بيد كبار المسؤولين في البلاد»[15].

أخيرًا، في ظل استبعاد إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة عمليًّا، ومع مضيّ إيران قُدمًا في تخصيبها المتسارع لليورانيوم رغم أنشطة الرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنّ مساعي إيران للحصول على أنظمة إطلاق أكثر تطورًا من حيث المدى والحمولة ترسم سيناريوهات مظلمة للشرق الأوسط والعالم.

# الملف الاجتماعي

أشـــارت تقارير إعلامية إلى أن معدل الهجرة من إيران أصبح أكثر من المتوســـط العالمـــي، وذلك نتيجة للظروف المعيشـــية للمجتمع الإيراني، إذ ظهر عديد من المشـــكلات الاجتماعية التي جعلت إيران بيئة طاردة للعقول المفكرة، دافعة بها إلى الهجرة بمختلف أشكالها، بهدف تحسين الأوضاع المعيشية، خصوصًا في ظل الفوارق الطبقية في المجتمع من جهة، وبفعل تأثيرات العولمة التي أفرزت مظاهر جديدة على غرار انتشار مراكز التجميل التي باتت قبلة الكادر الطبي في المرحلة الأخيرة.

## نقص الكوادر الطبية وهجرتهم:

حذّر رئيس جمعية الأطباء الجرّاحين في إيران من تزايد ظاهرة هجرة الأطباء والمتخصصين من الكادر الطبي، إذ تقـدّم 5000 طبيب بطلب للهجرة، كمـا أن معدل قبول طلاب الطب في مجالات الجراحة المتخصصة أصبح قليلًا، وذلك يشكّل خطرًا على النظام الصحي فيها، ونتيجة لذلك قد يفرض على المرضى التوجه إلى الخارج لتلقي العلاج[16]. وعلى الرغم من وجود عدد من الجهات التـي تحاول تدريب مزيد من طلاب الطب، فإنّ ذلك لا يكفي لتعويض النقص من الأطباء، كما يوجد بعض المراكز العلاجية بلا أطبـاء، إضافة إلى أن الأطبـاء الموجوديـن في إيران فـرض عليهم النظام وألزمهم البقاء[17]، وأضاف وكيل وزارة التمريض أن «حجم النقص في الكادر التمريضي يبلغ ما يقرب من 70 ألفًا في جميع القطاعات»[18].

يرجع السبب الأساسي في الأزمة الطبية الحالية إلى تضاؤل المحفـزات الاقتصاديـة، خصوصًا بعد انخفـاض القيمـة النقديـة للعملة الإيرانيـة نتيجة للعقوبات، بالإضافة إلى انتقال سـلطة تحديد أسعار الخدمات الطبية وتعريفات أسعار العلاج من النظام

الطبي إلى المجلس الأعلى للتأمين، بحجة الرأفة بالناس والرغبة في تخفيض الأسعار، مما أثار استياء الأطباء، لأن الأسعار الجديدة غير قانونية وغير عادلة للأطباء، ونظام الإجبار في العمل، وعيوب النظام العلاجي، وعدم ملاءمة رواتب وعمل الطاقم الطبي، وعدم وجود محفزات، كل هذا خلق بيئة طاردة للكوادر الطبية، كما أن خريجي كليات الطب ليس لديهم توقعات كبيرة، وجل ما يريدونه هو الدخل الجيد الملبي لاحتياجاتهم ويفضلون الهجرة على الرغم من معرفتهم بالصعوبات التي سوف تواجههم[19]، ومن الدول المستقبلة لهم كندا وأستراليا وألمانيا وفرنسا وعُمان[20].

## تحوُّل الأطباء من الطب الباطني إلى التجميلي:

من التحولات اللافتة في المجتمع الطبي في إيران تحوُّل جزء كبير من المتخصصين في العلوم الطبية الأساسية تدريجيًّا إلى متخصصين في التجميل والتسويق،

وتوجُّه الكادر الطبي للعمل في مؤسسات التجميل وزراعة الشعر والأسنان والبوتكس والليزر والخدمات الجلدية والجراحة التجميلية، والبعض منهم أصبح مسوقًا للمستلزمات الطبية والمكملات الغذائية ومنتجات التجميل، ويجنون منها مبالغ كبيرة، وهذا يعتبر أفضل من رواتب الكادر الطبي في إيران[21]، كما صرح رئيس قسم السياحة العلاجية بتراجع السياحة الصحية الوافدة بسبب هجرة الأطباء، إذ كان عديد من السياح يزورون إيران للتجميل والعلاج[22]، ونجد أن هجرة التخصص تعكس تزايد الفوارق الطبقية في إيران، إذ ينتشر هذا النوع من الأنشطة لدى الفئات ذات الدخل الجيد، كما يشير إلى مواكبة المجتمع الإيراني للتطورات التي تشهدها مختلف المجتمعات في سياق التحولات المصاحبة لظاهرة العولمة، وهو ما يدل على إخفاق المشروع الثقافي للنظام السياسي خلال كل هذه العقود. هذه المسارات المعاكسة في الاتجاه بين ما تريده السلطة وما يقوم به المجتمع يمكن اعتباره مؤشرات على منحى تصادمي بين الجانبين مستقبلًا، خصوصًا في ظل استمرار الحكومة في خطط ضاغطة على المجتمع بطرق مختلفة.

أخيرًا، تُظهِر أزمة ظاهرة هجرة الأطباء عجز النظام الإيراني عن تعديل سياسته الطبية وتحسين الأوضاع الاقتصادية للكوادر الطبية، واتخاذ إجراءات جديدة تستجيب لمطالبهم، وتمكين الإجراءات القائمة من الاحتفاظ بالقوة البشرية الطبية والحد من هجرتها والعمل على جذبهم. ويطالب المنتسبون إلى المجال الطبي برفع رواتبهم وتقديم الحوافز وتعديل أسعار العلاج بما يتناسب مع نوع الخدمات المقدمة وكفاءتها، وتوفير فرص العمل والعدالة في توزيع الأطباء، ولكن يبدو أن الظروف التي تعاني منها إيران تجعلها غير قادرة على الاستجابة لتلك المطالب، بسبب محدودية موارد الدولة الناتجة عن المشكلات الاقتصادية، وبالتالي تتجه المسألة نحو مزيد من الفجوة الاجتماعية لكون حلها مرتبطًا بمستويات عامة لتوجهات الدولة الداخلية والخارجية.

# الملف الأيديولوجي

يتنـــاول الملف الأيديولوجي هذا الشـــهر العلاقة بين الحوزة والجماعة الفقهية من جانب، والنخبة الحاكمة من جانب آخر، إثر تحذير بعض الفقهاء (من الشـــيعة والســـنّة) من انعدام ثقة الناس برجال الدين، بسبب سياسة النخب الحاكمة.

## تحذير فقهاء من انعدام الثقة:

تصاعد العنف في الفترة الأخيـرة ضد رجال الدين في عموم إيران، وجاءت المظاهرات ثم حملات الناشطين مـن الشـباب والنسـاء لخلـع عمائـم رجـال الدين، ومضايقتهم في الشـوارع، لتضع المؤسسة الدينية في حرج أمام الجمهور، تلك المؤسسة التي اشتهرت بوجود مسافة بينها وبين السلطة، أو بوجود مسافة آمنة بينها وبين السلطة، واستثمرت في تلك الشهرة عند العامة لتعزيز شرعيتها وترسيخ مركزيتها.

ولـذا، حذّر المرجـع الديني علـوي بروجردي من تصاعد انعدام ثقة الناس بالمؤسســة الدينية، ووجّه رسالة إلى النخبة الحاكمة قائلًا: «لقد زادت الفجوة بين الناس ورجال الدين، وسيكون لهذه الفجوة الكبيرة وانعدام الثقـة عواقب وخيمة». كما أكد أن الفقهاء لم يعودوا آمنين فـي مختلف المدن الإيرانية، وأضاف: «تسببت أخطاؤنا في ألا يكون لزيِّنا وعمائمنا قيمة، وأصبح الوضع صعبًا لحياة طلاب الدين، وإذا لم تُصلَح هذه الأخطاء فسيزداد الوضع صعوبة»[23].

إذًا جاء إقحام الحوزة ورجال الدين في لب العملية السياسية، وتسييس الخطاب الديني وتوظيفه ليضر بالحوزة جماهيريًّـا أكثر مما نفعها، لكن النخبة الدينية الحاكمة لم تلتفت إلى تلك المفارقة، مقارنة بالمصالح التي تراها جرّاء اســتعمال الحوزة في بسط شرعيتها، وتبرير سياسات النظام الداخلية والخارجية. لكن ذلك قد يؤول مســتقبلًا إلى انهيار ســمعة الحوزة، وفقدان ثقة غالبية الناس بها، وتحولها إلى مؤسسة حكومية لا يعوّل عليها، ولا تلتفّ الجماهير حولها، وحينئذ فإمّا أن تعــود إلى التقليــد الديني الخالص دون ممارســة السياسة أو التدخل في الشأن العام، وإمّا أن تتآكل كما تآكلت مؤسسات دينية تاريخيًّا.

## فقهاء السنّة والدفاع عن مصالح الناس:

على نفس الخط، حذّر فقهاء من أهل الســنّة من تفاقم الوضـع السـيئ للنـاس علـى المسـتوى الاقتصادي والسياســي المتعلق بالحقوق والحريات، فقال مولوي عبد الحميد: «إنّ وضع الناس ســيئ، ولديهم عديد من المشكلات، وإذا لم يحلّ المسؤولون مشـكلاتنا فعلى الأقل عليهم حل مشـكلات باقي الناس»[24]. وهو هنا في هذا التصريح يغازل عموم الشعب الإيراني ويتجاوز المذهبيــة الضيقة، ويحاول إحـراج النظام بأنه لا يحل مشكلات الإيرانيين جميعًا، وليس فقط أهل السنّة.

ثم انتقــد عبد الحميد التعامل الأمني مع الملفات التي من المفترض أن يتعامل معها اقتصاديًّا وسياســيًّا واجتماعيًّا، بقوله: «فإذا جرى حل مشــكلات الناس باعتقال المتظاهرين والسياســيين فإنني أطلب منهم تسليم أنفسهم إلى السجن لحل مشكلات الناس. لكن الواقع أن مشكلات الناس لا تحل بالسجن والقمع، بل تحل بالجلوس مع الناس»[25]. والناس هنا ليســوا أهل السنّة فقط، بل عموم الشعب الإيراني، وبالتالي يستمر

عبد الحميد في إبـــراز قضيته على أنها قضية الإيرانيين جميعًا، لا قضية مذهب بعينه فقط.

وأخيرًا، انتقد عبد الحميد كذلك الزج بالإسلام في الشـــأن العام لتبرير القمع، قائلًا: «إنّ هنالك تأويلات مختلفة في الإسلام، وفي تأويلنا للإسلام، فإنّ السجن السياسي وإهانة السجناء وتعذيبهم وأخذ الاعترافات القسرية، كل هذا ليس من الإسلام، بل يجب الاستماع إلى من يمارس الانتقاد السياســي»[26]. وتلك إشارة مهمـــة من عبد الحميد فهو يقـــر أولًا بأن ثمة تأويلات وقـــراءات متعددة في الإســـلام، ويصرح بـــأن قراءته الخاصة هي أن السجن والتعذيب والإهانة ليست من الإســـلام، وهو يعرّض في نفس الوقت بقراءة خصومه المتشـــددين الذين جعلـــوا التعذيب والإهانات جزءًا من الإســـلام، ويبررون له من داخل القـــراءة الدينية. فيمكن القول إنّ عبد الحميد يمارس معارضة ذكية ومدروسة، فتارة يغازل عموم الإيرانيين بأن قضيته هي قضيتهم جميعًـــا، وتارة ينتقد القـــراءة الدينية للنخبة الحاكمة ويقدم قراءة بديلة تضـــع خصومه في حرج شعبي وسياسي. وبغض النظر عن موقفه ذلك، هل هو إستراتيجي أم تكتيكي، فإنه موقف دبلوماسي وسياسي في المقام الأول، ووســـطي على المستوى الديني، ومن ثم يضع النخب الحاكمة في حرج.

**ثمـــة أصوات** برزت من داخل الجماعـــة العلمية، الشيعية والسنّية على حد سواء، تنتقد النظام، فانتقد فقهاء حوزويون انعدام ثقة الناس برجال الدين بسبب

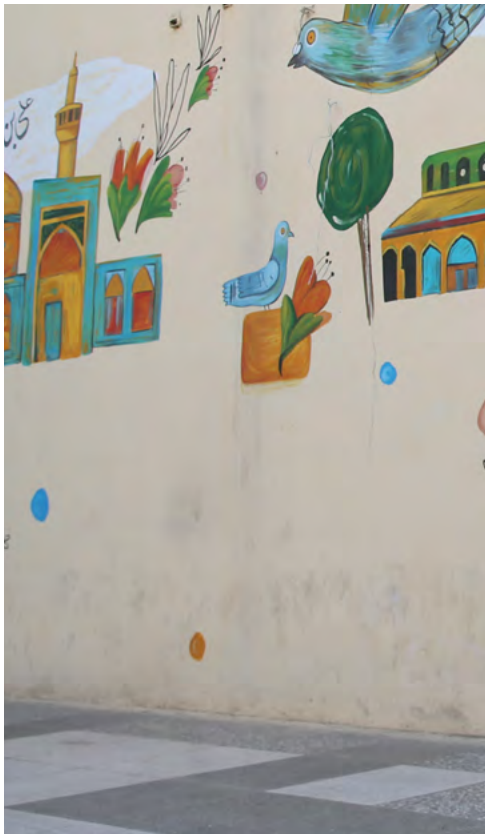

استعمال نخب الحكم للحوزة في التبرير السياسي، في حين انتقد آخرون من الجماعة الســـنّية سياســـة نخب الحكم في القضايـــا السياســـية والاجتماعية. فحاول الأولون لفت نظـــر النظام إلى زيادة الفجوة بين الجماهير ورجال الدين بسبب سياساته الكثيفة في تســـييس الحوزة وتوظيفها، وإحراجهـــا أمام الجمهور، وحاول الآخرون أن يدافعوا عن مصالح الناس ويحملوا قضاياهم، واتفق الطرفان على انتقاد سياسات النظام وتحميلها مسؤولية فقدان ثقة الناس برجال الدين.

# الشأن الخارجي

الشـأن الخارجي، يتضمن العلاقات والتفاعـلات الإيرانية مع المحيطين العربي والدولي، فعلى المستوى العربي شهدت العلاقـات الخليجية-الإيرانية تطورات كبيرة، تمثلت في تعيين السـعودية وإيـران سـفيرين جديديـن فـي كل مـن طهران والريـاض، إضافـة إلـى زيارة سـلطان عمان لطهـران. وحول التفاعلات الإيرانية مع العراق، جرت مناقشة مضمون المقترح العراقي لطريق التنمية والموقف الإيراني من طريق التنمية المقتـرح، فضـلًا عن الفـرص والتحديات أمام طريـق التنمية العراقـي. وحول سـوريا تناولنـا عودتها رسـميًّا إلى مقعدها فـي الجامعة العربية، والموقف الإيراني من هذه العودة. أما على المستوى الدولي، فقد جرت مناقشة الشد والجذب بين الولايات المتحدة وإيران بشأن المفاوضات النووية المتعثرة، ومحاولة كل طـرف لمواجهة أوراق الضغـط المتبادلة بينهما. وفـي ما يتعلق بالتفاعلات الإيرانية مع الدول الأوروبية، فقد تناولنا عملية تبادل دبلوماسـي إيراني مسجون بأحد السجون البلجيكية بمواطنين أوروبيين، والتحذير الأوروبي من الأنشطة النووية الإيرانية غير القانونية.

# إيران ودول الخليج

استكمالًا لتقريرنا في شهر أبريل 2023م، بدأت المحاولات الجادة من كل من الدول الخليجية وإيران للاستفادة من نتائج العلاقات المستجدة بين الجانبين، لا سيما أن القطيعة امتدّت لوقت من الزمن، وألقت بظلالها على كل أشكال التعاون بين الجانبين، ولذلك فإنّ البحث عن مجالات التعاون وحدوده تتطلب تواصلًا جيدًا ومستمرًّا لتوثيق العلاقات ووضع مسارات التعاون في طريقها الصحيح.

## تعيين السفراء وإعادة رسم العلاقات:

مؤخرًا استحوذ خبر تبادل السفراء بين الرياض وطهران على اهتمام وسائل الإعلام والمحللين السياسيين، والدور الذي سيلعبه هؤلاء السفراء في تأسيس علاقات تتجاوز الشك والتربص إلى فضاءات التعاون وفق الأصول والقواعد المتعارف عليها دوليًا. وكان قد سبق ذلك إعادة تعيين سفراء لكل من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة في طهران.

تتمثل الصعوبات التي ستواجه السفراء المعينين في كل من طهران والرياض في أن أداءهما سيكون تحت المجهر، وأنه يتعين عليهما تجاوز كثير من العقبات التي تتخطى مرحلة إثبات حسن النيات إلى العمل على متابعة كيفية ربط المصالح المشتركة في ظل الاختلافات الهيكلية بين الدول الخليجية وإيران، خصوصًا من الناحيتين الإدارية والاقتصادية، وكذلك في ظل العقوبات المفروضة على طهران.

في تحليل معمَّق لموقع «إيران دبلوماسي»، أوضح السفير السابق لإيران لدى فنزويلا مصطفى علائي أن دول الخليج وضعت في العقود الأخيرة وبخاصة السعودية رؤية للتنمية الاقتصادية والثقافية في إطار مشروعات كبرى طويلة الأمد، وتأتي خمسة من مشاريع دول الخليج الضخمة من بين عشرة مشروعات ضخمة تنفذ على مستوى العالم، ويتساءل: كيف يمكن أن تستفيد إيران من الاتفاق مع السعودية؟ إذ يرى أنه يتعين على إيران تحديد مصالحها بشكل دقيق مثلما فعلت دول الخليج، كما يرى أن الجمهورية الإسلامية تمتلك الأدوات المتناسبة مع عصر التوتر والعداء، وأنه يتعين على السياسة الإيرانية التركيز على المتطلبات التنموية والحد من التركيز على الأسلحة لإرساء الأمن، وحول الاستفادة من التفاهمات الأخيرة يرى أن الدول التي لديها روابط ومشاريع اقتصادية وتجارية ستمكنها من الاستفادة من أي تفاهمات إقليمية، بما فيها الاتفاق السعودي-الإيراني[27].

وقد أشار وزير الاقتصاد الإيراني إحسان خاندوزي، خلال زيارته الأخيرة للسعودية ولقائه نظيره السعودي، إلى أن تطوير العلاقات الاقتصادية مع السعودية يجري من خلال عدة محاور، في إطار رسم خريطة شاملة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، ومنها تنسيق الأمور المتعلقة بالحج، والشؤون المالية والمصرفية. كما أشار إلى أنه جرى الاتفاق على أن تلتقي الوفود الاقتصادية في القطاع الخاص ومديري الشركات الإيرانية والسعودية معًا خلال الأشهُر الثلاثة المقبلة، كي يجري التصديق على العلاقات بين القطاع الخاص في البلدين في إطار خريطة طريق العلاقات المتعلقة بالقطاع العام، وأشار إلى القيام بمحادثات في مجال النفط والغاز بين إيران والسعودية، مضيفًا بأن لدى الجانبين رغبة في التعاون في هذا المجال، كما أشار إلى مناقشة البلدين المسائل المتعلقة بإعادة الرحلات الجوية بين البلدين وإعادة فتح البنوك[28].

من ناحية أخرى، تشير وكالة «إيسنا» بحسرة إلى التبادل التجاري الذي تبخّر بين السعودية وإيران خلال السنوات الماضية، بسبب قطع العلاقات بين البلدين، إذ وصلت قيمة الصادرات والواردات بين إيران والسعودية إلى نحو 212 مليون دولار في عام 2015م، أي قبل عام من قطع العلاقات الدبلوماسية، وتأمل أن تؤدي إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى فتح الطريق أمام مزيد من التعاون الاقتصادي، لأن المملكة العربية السعودية كانت على الدوام أحد الشركاء التجاريين المهمين لإيران، إذ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في بعض الأحيان إلى نحو مليار دولار[29].

رغم هذا التفاؤل فإنّ عديدًا من المواقف يكشف عن وجود تردد وعدم وضوح في الأهداف المستقبلية، وفي هذا الصدد نشر مركز الأبحاث التابع للغرفة التجارية

الإيرانية تقريرًا بعنوان «صياغة خريطة الطريق لدفع العلاقات الاقتصادية بين إيران والسعودية»، استعرض فيه خلفية العلاقات بين إيران والسعودية، وآفاق هذه العلاقات حسب التطورات الأخيرة، مشيرًا إلى أن هذه العلاقات تُستأنف في الحد الأدنى في ظل وضع تشهد فيه المنطقة والعالم تغيرات متزايدة، ولا يمتلك البلَدان الثقة بما يكفي في نيات بعضهما بعضًا، مضيفًا أنه إذا قيست العلاقات وفق مراحل العلاقات الدولية بين التفاعل والتفاهم والتعاون الإستراتيجي والتحالف فقد دخلت إيران والسعودية للتو فترة التفاعل بعد فترة طويلة من المنافسة الإستراتيجية القصوى. وإذا جرى تنفيذ مرحلة التفاعل بنجاح فسيدخل البلَدان في مرحلة التفاهم، وهي المرحلة التي تخلق الأساس لتعاون إستراتيجي ومستقر. وفي مثل هذه الأجواء، حسب مركز الأبحاث، من الواضح أن هناك وجهات نظر مختلفة حول صياغة أفضل إستراتيجية لدفع العلاقات الاقتصادية، ولكن أسوأ إستراتيجية هي «طلب الكثير وعلى عجل». وهذا يعني خطر أن يتوقع الجانب الإيراني نتائج كبيرة على المدى القصير ويصوغ مقترحات تستند إلى عقليته لتحقيق أقصى قدر من الفوائد في أقصر وقت ممكن، مما قد يخرب عملية إحياء العلاقات الاقتصادية بين البلدين[30]. وهنا يأتي دور السفراء في تقصير المسافة ومدّ الجسور لتحقيق التطلعات لتجاوز كثير من فجوات الشك وعدم اليقين.

## زيارة سلطان عمان لطهران.. مدّ التفاهمات وتوسيعها:

قام السلطان العماني هيثم بن طارق بزيارة لطهران بتاريخ 28 مايو 2023م، استغرقت يومين، على رأس وفد رفيع المستوى يضم شهاب بن طارق آل سعيد نائب رئيس الوزراء للشؤون الدفاعية، ووزير الخارجية، ووزير المالية، ورئيس الهيئة العمانية للاستثمار، ووزير التجارة والصناعة، ووزير الطاقة والمعادن، ورئيس أركان القوات المسلحة. ويمثل حجم الوفد أهمية الرسالة التي رغب السلطان هيثم في إيصالها، والمتمثلة في تأكيد نجاحات عمان في علاقاتها مع إيران وأدوار الوساطة التي باتت عنوانًا للعلاقة بين البلدين، إضافة إلى التبادلات التجارية والاستثمارية.

ولطالما ذُكر اسم عمان في السنوات الأخيرة باعتبارها من الوسطاء الرئيسيين بين الغرب وإيران. وكانت آخر وساطة قامت بها عمان هي الاتفاق الذي توصلت إليه بلجيكا وإيران لتبادل السجناء، إذ نتج عن الوساطة العمانية عودة الدبلوماسي الإيراني أسد الله أسدي، الذي كان قد حُكِم عليه بالسجن في بلجيكا، وفي المقابل أفرجت إيران عن عامل الإغاثة البلجيكي أوليفييه فانديكاستيل[31].

كما تقوم عمان حاليًا بدور الوسيط في تقريب وجهات النظر بين إيران ومصر، ويبرز إلى الأذهان إمكانية تنشيط المساعي بين إيران والمجتمع الغربي بشأن إحياء مفاوضات الملف النووي الإيراني، خصوصًا إمكانية إحداث اختراق في عودة المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران.

ويرى المراقبون أن سفر سلطان عمان بنفسه إلى إيران مؤشر على أهمية القضايا التي جرت مناقشتها، لأن هذه القضايا لو كانت عادية لجرت متابعتها عبر القنوات الدبلوماسية[32]. وتأتي هذه الزيارة في خضمّ موجة من التقارب في المنطقة، أهمها الاتفاق المبرم بين الرياض وطهران، وتعزيز العلاقات بين إيران والإمارات، وعودة إدماج سوريا في الجامعة العربية، وقد يجري مدّ هذه التفاهمات لتشمل إعادة العلاقات الإيرانية مع جمهورية مصر العربية، كما يتطلع الإيرانيون لحدوث اختراق في المفاوضات النووية المتعثرة، لإخراج الاقتصاد الإيراني من طائلة العقوبات.

**وفي الختام**، فإنّ رفع مستوى العلاقات وإعادة تعريفها وربطها بالمصالح المشتركة يساهم في استمراريتها ونمائها، وهنا يبرز دور السفراء في تنشيط العلاقات الحكومية، فضلًا عن دور الدبلوماسية الشعبية والنخب الفكرية في إخراج المنطقة من حالة الاحتقان، والبحث عن مشتركات يمكن أن تنعكس على رفاه وتجانس شعوب المنطقة، كما أن لدول المنطقة مساهمات إيجابية قد يستفيد منها الجانب الإيراني في علاقاته الدولية ودعم اقتصاده المتعثر، في حال أحسن التعامل مع الفرص المتاحة.

# إيران والعراق

أعلنت الحكومة العراقية خلال مايو 2023م عن مقترح لتنفيذ مشروع دولي عابر للحدود تحت اسم «**طريق التنمية**»، يضم 10 دول عربية وإقليمية بجانب العراق. تأتي هذه الخطوة في وقت تمرّ فيه منطقة الشرق الأوسط عامة والعراق خاصة بتطورات دقيقة للغاية على خلفية التحولات الدولية الراهنة التي أفرزت أزمات اقتصادية عالمية في الغذاء وسلاسل التوريد وإمدادات الطاقة ومعدلات التضخم العالمية، وكذلك التحولات الإقليمية المرتبطة باتجاه المصالحات والتسويات الإقليمية، ما يفتح مجالًا للتساؤلات حول مضمون وتوقيت المقترح، ثم الموقف الإيراني، وأبرز الفرص والتحديات أمام هذا المشروع في ظل البيئتين الداخلية والخارجية الراهنتين للعراق.

## مضمون المقترح العراقي لطريق التنمية:

في أثناء إلقاء كلمته أمام احتماع القمة العربية الثانية والثلاثين في مدينة جدة بتاريخ 19 مايو 2023م، أعلن رئيس الحكومة العراقية محمد شياع السوداني عن رغبة بلاده في طرح مشروع اقتصادي دولي عابر للحدود تحت اسم «طريق التنمية»[33]، باعتباره شريانًا اقتصاديًا لتعزيز المصالح والروابط بين الدول العربية وغير العربية المجاورة للعراق، بينها إيران وتركيا.

وبحلول السابع والعشرين من مايو 2023م، استضاف العراق مؤتمرًا دوليًا موسعًا بمشاركة 10 دول عربية وغير عربية مجاورة للعراق ممن يقعون -حسب المقترح العراقي- ضمن نطاق المشروع، وهي السعودية وتركيا وسوريا والأردن والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان وإيران، لجذب اهتمام تلك الدول لهذا المشروع الضخم.

يعرّف العراق المقترح بأنه مشروع برّيّ يقوم على مدّ طريقين متلازمين: طريق دولي سريع وطريق سكة حديد يبلغ طوله قرابة 1200 كلم لنقل البضائع والمسافرين، يبدأ من ميناء الفاو الكبير بالبصرة، ويمرّ بـ10 محافظات عراقية (انظر خريطة رقم 1) وصولًا إلى تركيا، وفي المستقبل إلى أوروبا، بتكلفة مالية تقدر بـ17 مليار دولار، ويتوقع المسؤولون العراقيون إنهاءه -حال قبول الدول بتنفيذه- خلال 3 إلى 5 سنوات، كما يتوقع أن يوفر المشروع قرابة 4 مليارات دولار أرباحًا سنوية، مع إمكانية توفير نحو 100 ألف فرصة عمل.

طرحت حكومة بغداد المشروع فيما يشهد العراق صراعًا سياسيًا ومذهبيًا وطائفيًا محتدمًا بين مكونات الدولة العراقية على مسارَي الدولة الوطنية والدولة المذهبية، وفي توقيت يقترب من نهاية العام المتفق عليه كعمر لحكومة السوداني وبعدها إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، وأيضًا في توقيت يظهر فيه اتجاه في العراق داعم للانتقال من كونه ساحة للصراع إلى ساحة للحوار وتسوية الأزمات الإقليمية.

**خريطة رقم (1): رسم يوضح طريق التنمية في العراق**

المصدر: https://cutt.us/qDvSy

## الموقف الإيراني من طريق التنمية المقترح:

تفيد التجارب التاريخية بأن مثل هذه المشروعات قد يروق لإيران لأسباب متعددة، يتقدمها أن إيران دولة مصنّعة مقارنةً ببقية دول المشروع، وبالتالي ستكون من أوائل الدول المستفيدة من ذلك المشروع حال تنفيذه، وذلك لتسويق منتجاتها وبضائعها، كما تسعى الحكومة بقيادة الرئيس إبراهيم رئيسي لتعزيز علاقاتها التجارية مع دول الجوار لتسويق منتجاتها وجلب العوائد المالية وإفقاد ورقة العقوبات تأثيرها في الداخل الإيراني ضمن مبدأ الدبلوماسية الاقتصادية، كما أن المشاريع الجماعية تخفف من وطأة حصار وعزلة إيران.

تزداد قيمة المشروع لدى إيران لكون الدولة المقترحة، وهي العراق، دولة جارة تمتلك فيها إيران علاقة ونفوذًا واسعين، وتسعى إيران في علاقتها مع العراق خلال المرحلة الراهنة للاعتماد أكثر على الأبعاد البراغماتية، فهناك عديد من المؤشرات على ذلك، مثل العمل على إنشاء شركات اقتصادية تابعة لإيران في العراق، والتعجيل بتنفيذ مشروع الربط السككي مع العراق، وحث العراق على رفع معدل التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين.

ومع ذلك قد تتحفظ إيران على انضمامها إلى المشروع، لأن من شأنه إعاقة بعض المشروعات التي تقع إيران ضمنها، مثل طريق الشمال-الجنوب، كذلك الكريدور الإيراني الذي يربط إيران بالبحر المتوسط عبر العراق وسوريا، كما يُحتمل أن يعزز المشروع -حال تنفيذه- علاقة العراق بمحيطة العربي، مما يقلص من مسألة الرغبة الإيرانية في أن يظل العراق ضمن الدائرة الإيرانية، كما أضاف أحد الكتاب الغربيين[34] بأن وجود تفاهمات حول خطوط للطاقة بين أنقرة وبغداد في إطار المشروع المقترح من شأنه إفقاد إيران مصدر دخل من تركيا، الأمر الذي سيزيد أزمتها الاقتصادية، لا سيما في ظل العقوبات الضاغطة التي تتعرض لها من قِبل الولايات المتحدة.

## الفـرص والتحديـات أمام طريـق التنمية العراقي:

يتوافر للمشـروع بعض الفرص، منها ما يتعلق بكونه يمثـل نقطـة التقـاء للمصالـح والتنـوع الاقتصادي، وفرصـة لبعض الـدول الواقعة في نطاقـه والتي تريد تنويـع مصـادر دخلهـا وتعزيـز فرصها الاسـتثمارية والتجاريـة، ومنهـا مـا يتعلق بأبعـاده الإسـتراتيجية بربطه آسـيا بأوروبـا، وبالتالي يفيد منطقـة جغرافية واسـعة من دول المنطقة، ومنها ما يتعلق بفرصة اتجاه المصالحات الإقليمية، ومسـاهمته -حال تنفيذه- في معالجة الأزمات الاقتصادية الناشـئة عن الحرب في أوكرانيا التي أدت إلى تعطيل سلاسـل التوريد ونقص السلع الغذائية، وبالتالي تزداد أهميته على خلفية هذه الحرب، ومنها ما يتعلق بخفض الزمن الذي تسـتغرقه الرحلات إلى النصف تقريبًا، لأن الرحلات البرية أقصر من الرحلات البحرية.

في المقابل، توجد تحديات متعددة أمام المشروع، تتقدمها التحديات التي تواجه الدولة ذاتها المقترحة للمشروع، إذ ما زالت تعاني من أزمات سياسية (انقسام بين أنصار الدولة واللادولة، وانقسامات عرقية ومذهبية)، واقتصادية وخدمية (البطالة والفساد والكهرباء والمياه)، وجغرافية (الطبيعة الجبلية الحدودية الوعرة بين كردستان العراق وتركيا، ومرور المشروع بالمناطق المتنازع عليها بين حكومة بغداد وإقليم كردستان العراق)، وتحديات أمنية على خلفية انتشار السلاح المنفلت والرفض المتوقع لقبول الميليشيات المسلحة إلقاء السلاح، ما من شأنه أن يؤدي إلى تخوُّف بقية الدول الواقعة في نطاق المشروع من مستقبله في ظل عدم احتكار الدولة للسلاح.

وكذلك توجد تحديات متعلقة بمصادر تمويل المشروع، والمواقف المتباينة المحتملة للدول الواقعة في نطاقه، إذ ستجد أن لكل دولة موقفًا مختلفًا من المشروع مرتبطًا بحساباتها الخاصة ومعدل الربح والخسارة من المشروع، لأنّ هناك دولًا صناعية سيكون لها عائد أكبر من المشروع، مقارنة بالدول غير الصناعية، فضلًا عن مدى تأثير المشروع في مشاريع هذه الدول وموانيها في التجارة الدولية، إضافة إلى الصراعات والأزمات المعقدة بين كثير من الدول المقترح مشاركتها في المشروع رغم تبني بعضها اتجاه المصالحة الإقليمية وتسوية الأزمات البينية، كما أن البنى التحتية في بعض هذه الدول متهالكة على خلفية الأزمات الاقتصادية والصراعات السياسية والمذهبية التي تعرضت لها لسنوات وما زالت.

**من الواضح** أن بين أنصار مسارَي الدولة واللادولة تنافسًا حقيقيًّا في مسألة قدرة كل منهما على طرح المشروعات الدولية العابرة للحدود، فكما طرح الكاظمي المحسوب على مسار الدولة مشروع الشام الجديد، طرح السوداني المحسوب على الإطار التنسيقي مشروع طريق التنمية، رغم أن كليهما يدرك طبيعة وكثرة التحديات المعقدة والجسيمة للغاية لتنفيذ مثل تلك المشروعات الجماعية، وهي تحديات قد لا تبدو هينة بالمرة.

# إيران وسوريا

مع قرار عودة سوريا إلى مقعدها في الجامعة العربية، اتجهت الأنظار خلال قمة جدة صوب الرئيس السوري بشار الأسد، الذي ترأس وفد بلاده عقب غياب عن الساحة العربية لما يقرب من 12 عامًا، ودار عديد من الأسئلة حول سياقات ودوافع استرجاع المقعد السوري في الجامعة العربية، ومنظور إيران حيال المكاسب والتحديات المحتملة من هذه العودة.

## العودة السورية الرسمية إلى مقعدها في الجامعة العربية:

عقدت جامعة الدول العربية اجتماعها الثاني والثلاثين في جدة على مستوى القادة والزعماء العرب، في ظروف استثنائية تمرّ بها المنطقة العربية والعالم من أزمات وصراعات إقليمية ودولية. وكان مركز المشهد هو عودة الرئيس السوري بشار الأسد إلى مقعد سوريا في جامعة الدول العربية بعد اثني عشر عامًا من الغياب، شهدت خلالها سوريا واحدة من أكثر الأزمات تعقيدًا في المنطقة.

في سياق المسار المصاحب للعودة السورية الرسمية إلى الجامعة العربية، فإنها تأتي بدايةَ مسار تقاربي في ظروف ملائمة تشهدها المنطقة، فالاتفاق السعودي-الإيراني الذي جاء برعاية الصين أوجد مناخًا من الاستقرار والتهدئة، وأرسى قواعد لفكّ الاشتباك الإقليمي بين إيران والمملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى. كما تمثل العودة ضرورة لجميع الأطراف العربية، مع مراعاة التحولات الإقليمية المتسارعة وتنامي النفوذ الروسي والصيني والإيراني في المنطقة. على الجانب الآخر، تدخل العلاقات التركية السورية منعطفًا جديدًا نحو التقارب، وذلك بوساطة روسية وإيرانية قاربت أن تؤتي ثمارها رغم حجم الشروط والمطالب المتباعدة، في أعقاب انعقاد اجتماعين رباعيين بحضور سوريا وتركيا وروسيا وكذلك إيران، استضافتهما موسكو، جمع الأول وزراء دفاع كل من روسيا وإيران وسوريا وتركيا في 25 أبريل 2023م، بهدف تنسيق جهود إعادة تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق، والاجتماع الثاني جمع وزراء خارجية هذه

الدول في 10 مايو 2023م[35]، وجرى خلاله وضع خريطة طريق لعودة العلاقات بين الدولتين السورية والتركية.

وفي المنظور السوري، تمثل عودتها إلى الجامعة العربية انتصارًا آخر يضاف إلى انتصارها في الحرب، لكن ذلك الانتصار يواجهه تحدٍّ مماثل يتعلق بعدم قدرة الحكومة السورية على تحقيق السلام أو الاستقرار على أراضيها، وأن مشاركتها في القمة العربية وحدها لن تحقق هذا الهدف، كما أن دمشق مطالَبة بمواءمة تطلعها لتدفق العلاقات السياسية والاقتصادية، وهي الأهم بالنسبة إليها، مع شروط انخراطها الجديد في علاقات إقليمية، ومنها تهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين السوريين، والحفاظ على وحدة أراضي سوريا وسيادتها على كامل أراضيها، كما أن البيان الختامي للقمّة أكد تمسكه بحلول تنهي دور الميليشيات، وتحصر دور أمن الدول في جيوشها وقواها الأمنية الوطنية، مما يشكل إعلانًا تجاه سوريا وإيران بحكم

وجود عديد من الميليشيات على أراضي الأولى والتابعة بمعظمها للأخيرة.

## المنظور الإيراني للعودة السورية للجامعة العربية:

رغم الترحيب الإيراني بعودة سوريا إلى الجامعة العربية، فإنّ هذه العودة تفتح المجال أمام تساؤلات عدة بشأن الحسابات الإيرانية وموقفها من سوريا الجديدة[36]، لا سيما أن كل هذه التطورات المذكورة في الجزء الأول من هذا التقرير تحمل في طياتها عديدًا من المكاسب والتحديات بالنسبة إلى إيران، التي تسعى حاليًا لتقليل الضغوط والمشكلات الداخلية وفك عزلتها الإقليمية وتحسين علاقاتها مع دول جوارها، الأمر الذي يدفعها إلى تصفير عدة أزمات إقليمية لتخفيف تكلفتها، بما يحافظ على مكاسبها ونفوذها الممتد الذي رسخته طهران في الداخل السوري عسكريًا واقتصاديًا واجتماعيًا خلال سنوات العزلة التي فُرضت على الحكومة السورية عربيًا وإقليميًا.

التأقلم الإيراني مع عودة سوريا للجامعة العربية اتضح في عديد من تحركاتها خلال الفترة التي سبقت وأعقبت هذه العودة، فزيارة رئيس إيران إبراهيم رئيسي لدمشق أوائل شهر مايو[37]، وهي أول زيارة لرئيس إيراني لدمشق منذ أن زارها الرئيس محمود أحمدي نجاد في عام 2010م، تأتي قُبيل المشاركة الرسمية لسوريا في الجامعة العربية، وضمن إدراك إيران بمدى التغير المحتمل على نمط ونوعية نفوذها في سوريا خلال الفترة المقبلة، فسعت إلى تأكيد قوة العلاقات بين الحكومتين عبر توقيعها لعديد من الاتفاقيات التي شملت مختلف المجالات الاقتصادية، معظمها سبق أن كان مجالًا للتعاون السابق بين الدولتين، كتسريع خطوات تأسيس البنك المشترك بين الدولتين، واتفاقيات أخرى في مجال الاتصالات والتعريفة الجمركية. الجدير بالذكر هنا أن الزيارة الأخيرة تضمنت اتفاقيات حول مشروعات إعادة الإعمار ومشروعات الطاقة وتوليد الكهرباء وكذلك النقل والإسكان[38]، وتتطلع طهران بذلك إلى قيادة عملية الإعمار في الوقت الذي يطمح فيه الرئيس السوري ويسعى بكل جهد للحصول على أموال لإعادة الإعمار، وترميم اقتصاده الذي استهلكته وأنهكته الحرب والعزلة العربية والعقوبات على مدى 12 عامًا. ولا شك أنها تأتي أيضًا في ضوء إدراك الحكومة للحاجة إلى الابتعاد عن اللغة القديمة المعتادة والناطقة باسم العسكرة والتدمير، واستبدال لغة ناعمة بها، قائمة على التأقلم والإعمار بما يتماشى مع الأجواء الإقليمية ويحقق إستراتيجية إيران المسماة بـ«خيوط العنكبوت».

**وفي الختام**، تعكس القمة الأخيرة للجامعة العربية مؤشرات رغبة عربية لاستغلال التحولات الراهنة في بنية النظام الدولي، ومراجعة عديد من السياسات العربية، في اتجاه إعادة بناء أجندة العمل العربي المشترك في المنطقة، كما تعكس مشاركة الأسد في هذه القمة مؤشرًا على رغبة داخلية لحكومته في استغلال هذه التحولات الإقليمية بما يتناسب مع أهدافها وسياساتها الخاصة. ولكن في المقابل، تخلق هذه العودة السورية إلى الجامعة العربية مزيجًا من التحديات لكل من دمشق وطهران، وفرصًا أيضًا سعت الأخيرة إلى اقتناصها ومحاولة إعادة تكييفها بما يتناسب مع منظورها الإستراتيجي.

# إيران والولايات المتحدة

على الرغم من أن باب الدبلوماسية لا يزال مفتوحًا، وأن هناك جهودًا من أجل إعادة الطرفين الأمريكي والإيراني إلى طاولة المفاوضات، فإنّ المواجهة والتصعيد لا يزالان هما السمتين الرئيسيتين للعلاقات. يحاول تقرير شهر مايو 2023م أن يلقي الضوء على أهمّ التطورات التي شهدتها العلاقات الأمريكية-الإيرانية، والاتجاه الذي تعكسه هذه التطورات خلال المرحلة الحالية.

## شدّ وجذب بشأن المفاوضات النووية:

بعثت قمة السبع في هيروشيما برسالة تفيد بتمسك الولايات المتحدة والدول الأوروبية الشريكة في الاتفاق النووي بمسار الدبلوماسية، وقد سبق ذلك تأكيد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان للموقف نفسه، وبين إيران وكوريا الجنوبية مفاوضات حول الإفراج عن سبعة مليارات من أرصدتها المجمدة. وعلى ما يبدو توجد مساعٍ من أجل تقريب وجهات النظر، وهذا ما يؤكده تصريح عبد اللهيان بقوله: «إننا لا نزال نتلقى رسائل من الأمريكيين وننقل رسائل إليهم من خلال وسطاء». واتساقًا مع ذلك يُشار إلى أن سلطان عمان هيثم بن طارق قد حمل رسالة تخص المفاوضات خلال زيارته لطهران في نهاية مايو 2023م.

لكن حتى الآن لم تحرك هذه الجهود المياه الراكدة في مجرى المفاوضات المتعطلة منذ سبتمبر 2022م، وكلما مرّ الوقت تعقدت الأمور، لأن إيران على الرغم من حرصها على مسار الدبلوماسية وترك باب المفاوضات مواربًا، فإنها تواصل جهودها لتحييد أثر العقوبات، والاستفادة من تطبيع العلاقات مع السعودية وحالة الانفتاح على دول المنطقة من أجل إنهاء العزلة وتجاوز الضغوط، فضلًا عن مواصلة تطوير قدراتها النووية.

وتطال التعقيدات الداخل الأمريكي، بعدما أصبح الملف النووي قضية حزبية متنازعًا عليها بين الجمهوريين والديمقراطيين الذين يستعدّون للسباق الانتخابي في 2024م. ويُذكر في هذا السياق مشروع قانون قدمه النائب الجمهوري جون جيمس، من شأنه أن يعوق بشكل كبير أي أمل لدى إدارة بايدن للدخول في اتفاق نووي مع إيران، إذ بموجب هذا المقترح فإنّ أيّ اتفاق نووي بين بايدن وإيران سيُصنَّف على أنه «معاهدة رسمية»، الأمر الذي يتطلب الحصول على موافقة الكونغرس.

كما أن رصيدًا من عدم الثقة والأفعال العدائية لا يزال يعقد الأمور، إذ على الرغم من التفاهمات التي توصلت إليها إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أعمال المراقبة على منشآت إيران النووية، بما في ذلك انتهاء التحقيق بشأن أحد المواقع الثلاثة التي وجدت الوكالة بها جزيئات يورانيوم مخصب، وكذلك إغلاق ملف التحقيق بشأن جزيئات يورانيوم مخصب بدرجة نقاء 83,7%، وعودة كاميرات المراقبة لبعض المواقع، فإنّ الولايات المتحدة والأطراف الأوروبية لا يزال يساورها القلق بشأن برنامج إيران النووي الذي يقترب يومًا بعد يوم من العتبة النووية بعدما بلغ مخزون اليورانيوم المخصب مستويات غير مسبوقة بسبب آخر تقرير للوكالة في نهاية مايو 2023م، إذ بلغ مخزون اليورانيوم المخصب أربعة أطنان و700 كيلوغرام، أي أكثر 23 مرة من الكمية المنصوص عليها في الاتفاق النووي[39]، وربما هذا كان الدافع خلف مناقشة إمكانية العودة إلى آلية الزناد بين الترويكا والولايات المتحدة، فضلًا عن مناقشة ترتيبات مع إسرائيل، بما في ذلك المساعدة في توجيه ضربة عسكرية إلى المنشآت النووية الإيرانية إذا ما اتجهت الأمور نحو الأسوأ[40].

## مواجهة وأوراق ضغط متبادلة:

بينما بقي مسار المفاوضات معلقًا، فإنّ العلاقات ظلّت في مربع التوتر والمواجهة، كانت أبرز ملامح هذه المواجهة مواصلة إدارة بايدن فرض مزيد من العقوبات على إيران خلال شهر مايو، ولم يتوقف التوتر عند حد العقوبات، بل حاول الطرفان تعزيز أوراق الضغط ووسائل الردع، ففي رسالة ردع مهمة لإيران زوّد الجيش الأمريكي طائراته الهجومية من طراز «إيه10» في المنطقة بقنابل تزن 250 رطلًا، قال مسؤولون أمريكيون إنها لتعزيز القدرة على تدمير مخابئ الأسلحة التي تستخدمها الميليشيات التابعة لإيران في المنطقة، إذ تعرضت القوات الأمريكية خلال الفترة الأخيرة لهجمات في سوريا. وبالمقابل عززت إيران قوة الردع لديها، إذ أجْرَت إيران تجربة على إطلاق صاروخ باليستي يصل مداه إلى ألفَي كيلومتر، وتأتي هذه الجهود فيما تترقب الولايات المتحدة إلغاء القيود المفروضة على برنامج الصواريخ الإيرانية في أكتوبر 2023م، وهو إجراء قد يطلق يد إيران لتطوير برنامجها

الصاروخي. كما استغلّت إيران الظروف الدولية وطلبت معدات عسكرية من موسكو، بما في ذلك طائرات هليكوبتر هجومية وأنظمة رادار وطائرات تدريب مقاتلة من طراز «Yak-130»، وتجدر الإشارة إلى التقارير التي نوهت بانتهاء الطرفين من تنفيذ اتفاق شراء طهران طائرات مقاتلة روسية الصنع من طراز «Su-35»[41].

وبينما تصاعدت التهديدات البحرية من جانب إيران، فإنّ الولايات المتحدة زادت عدد دوريات سفنها الحربية وطائراتها المسيرة في مضيق هرمز بالتعاون مع حلفائها الأوروبيين، وفي الوقت نفسه حاولت إقناع حلفائها في المنطقة بإضافة عشرات من السفن المسيرة لحماية الممرات المائية، وذلك ردًّا على هجمات إيران المتزايدة على السفن وناقلات النفط في الخليج، التي كان آخرها في 03 مايو 2023م، إذ احتجز الحرس الثوري ناقلة النفط «نيوفي» التي ترفع علم بنما في أثناء إبحارها عبر مضيق هرمز بين إيران وعمان، وهي الحادثة الثانية خلال أسبوع. وجدير بالذكر الإشارة إلى إعلان البنتاغون أن إيران قد ضايقت أو هاجمت 15 سفينة تجارية ترفع علمًا دوليًّا منذ عام 2021م[42]، واتصالًا بهذه المواجهة نشرت إيران سفنها الحربية في قناة بنما لأول مرة، في رسالة مهمة مفادها تحرك إيران في الفِناء الخلفي البحري للولايات المتحدة[43].

ولم تخلُ المواجهة خلال مايو من تحريك واشنطن ملف حقوق الإنسان باعتباره ورقة ضغط للتأثير في طهران، إذ بجانب العقوبات المتواصلة ودعم المعارضة في الخارج، تضمّن تقرير الخارجية الأمريكية للحرية الدينية لعام 2022م، الصادر في مايو 2023م، إشارات إلى الانتهاكات وقمع الحريات الدينية في إيران. ولا شك أن تحريك هذا الملف قد أخذ زخمًا بعد توقف المفاوضات النووية، ثم مشاركة إيران إلى جانب روسيا في حرب أوكرانيا، وكذلك اندلاع احتجاجات داخلية واسعة النطاق عقب وفاة مهسا أميني[44]. وبالمقابل جددت إيران رفضها للعقوبات الأمريكية في رسالة بعث بها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة أمير سعيد إيرواني في 03 مايو 2023م إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ورئيس الجمعية العامة كابا كروشي، بوصفها مجحفة ولها تأثيرات إنسانية عميقة في الداخل[45].

**ختامًا**، ينطوي واقع العلاقات الراهن، حيث لا مفاوضات ومواجهة متصاعدة، على عديد من التحديات، أبرزها ما يتعلق باقتراب إيران شيئًا فشيئًا من العتبة النووية، علاوة على التحديات المتوقعة في حال أُلغِيَت القيود على برنامج الصواريخ الإيرانية في أكتوبر 2023م، وذلك بعدما أُلغِيَت بالفعل القيود على مبيعات الأسلحة لإيران في 2020م، مع استمرار تحدي إيران للولايات المتحدة في ملف الحرب على أوكرانيا، فضلًا عن المواجهة الواسعة في المنطقة، بما في ذلك المواجهة البحرية.

لكن في مواجهة تلك التحديات لا تزال الخيارات قائمة، ومنها ما هو دبلوماسي، إذ يبقى المقترح الأوروبي الذي جرى رفضه في سبتمبر 2022م من الجانب الأمريكي بوصفه خريطة طريق جاهزة يمكن أن يعود إليها الطرفان لتبديد مخاوفهما. ومنها ما هو غير دبلوماسي، سواء بالعودة إلى مجلس الأمن ودفع الولايات المتحدة واحدة من الدول الأوروبية الشريكة في الاتفاق النووي إلى استخدام آلية الزناد في مجلس الأمن لنسف الاتفاق النووي من أصله وإعادة العقوبات الدولية لعزل إيران، أو تنسيق الجهود مع إسرائيل لتعطيل برنامج إيران النووي من خلال ضربة عسكرية للمنشآت النووية. لكن مع استبعاد خيار المواجهة والصدام مع إيران في ظل الواقع الدولي والإقليمي الراهن، ومع عدم وجود أفق لتسوية الخلافات، فإنّ ذلك يترك قضية إيران في الفراغ وبلا أي خطط بديلة كما هو حاصل الآن.

وقد يجوز القول في ظل هذا المشهد الغامض، حيث لا مفاوضات ولا خيارات بديلة، وفي الوقت نفسه تعزيز إيران لقدراتها في تخصيب اليورانيوم وزيادة كمياته بما يؤهلها لصنع قنبلة نووية متى عزمت على إنجاز ذلك، إنّ هناك تعمدًا لتقريب إيران من حافة العتبة النووية من جانب إدارة بايدن، وذلك بغرض تضييق خيارات الجمهوريين في الداخل، وكذلك وضع حد لتأثير الحلفاء في الخارج، كإسرائيل والقوى الإقليمية، في هذا الملف في المستقبل كما حدث في عام 2018م، وبالتالي فرض الأمر الواقع على الجميع وضمان بقاء الاتفاق آليةً للتعامل مع برنامج إيران النووي، مع عدم التخلي عن التزام عدم امتلاك طهران برنامجًا عسكريًّا من خلال تشديد أعمال الرقابة التي تقوم بها الوكالة الدولية، وذلك استنادًا إلى قناعة إدارة بايدن بأن الاتفاق أفضل خيار للتعاطي مع ملف إيران النووي، وفي ظل فلسفة الاتفاق نفسه التي تبنّت منح إيران حق التخصيب وامتلاك برنامج نووي سلمي، هذا إن لم تكن إيران قد فرضت هذا الواقع بالفعل منذ أن شرعت في خفض التزاماتها النووية في 2019م.

# إيران وأوروبا

حققت إيران نصرًا مهمًّا خلال شهر مايو، إذ تمكّنت من مبادلة دبلوماسيها المدان في بلجيكا أسد الله أسدي، مقابل إطلاق سراح أربعة أجانب سبق واعتقلتهم منذ سنوات في أراضيها. وشعرت إيران أيضًا بارتياح بعدما صرف مجلس المحافظين التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية النظر عن إصدار قرار كما حصل في نوفمبر الماضي، ندّد فيه بعدم امتثال طهران لالتزاماتها المتعلقة باتفاق الضمانات والتعاون مع الوكالة في أنشطة الرقابة والتفتيش.

## عملية تبادل الدبلوماسي الإيراني بمواطنين أوروبيين:

عاد الدبلوماسي الإيراني أسد الله أسدي، الذي قُبض عليه بسبب اتهامه بالقيام بمؤامرة إرهابية، إلى عمان في 26 مايو 2023م كجزء من «عملية بلاكستون»، وذلك مقابل عامل الإغاثة البلجيكي أوليفييه فاندكاستيل، ومواطن دنماركي لم يُكشف عن اسمه، فضلًا عن مسعود مصاحب وكامران قديري اللذين يحملان الجنسية المزدوجة النمساوية والإيرانية[46].

أُلقي القبض على فاندكاستيل في إيران عام 2022م بتهم تتعلق بالتجسس، وحُكِم عليه بالسجن لمدة 40 عامًا في العام الحالي 2023م. وحُكِم على الدبلوماسي الإيراني أسد الله أسدي بالسجن لمدة 20 عامًا لتورطه في مؤامرة إرهابية لتفجير تجمُّع للمعارضين الإيرانيين بفرنسا في عام 2018م. ولا توجد مقارنة بين المحاكمتين من حيث الشفافية والعدالة. ولم يدلِ أيٌّ من السجناء المتبادلين الذين كانوا جزءًا من صفقة المبادلة بأي تصريحات علنية حتى الآن.

وفي خضمّ هذه التطورات، لا يزال مصير الطبيب السويدي-الإيراني أحمد رضا جلالي، الذي كان يعمل أستاذًا في الجامعة الفلمنكية الحرة في بروكسل قبل أن تعتقله السلطات الإيرانية في إيران عام 2018م، على المحك، فهو يواجه عقوبة الإعدام على خلفية تهم تتعلق بالتجسس.

تعرَّض دور عمان باعتبارها وسيطًا لدبلوماسية الرهائن الإيرانية، وقرار الحكومة البلجيكية الذي شكّل سابقة، لانتقادات حادة، إذ برز جليًّا نجاح إيران في صفقة تبادل السجناء الأخيرة استخدامها للأجانب ومزدوجي الجنسية درعًا للتغطية على أفعالها غير القانونية ولإضعاف السياسة الخارجية والداخلية للدول الأخرى ذات السيادة.

ويمكن أن تسهم هذه الحادثة في تشجيع طهران على مواصلة عملياتها السرية في الخارج، وذلك من خلال اعتقال الرعايا الأجانب ومن ثم مبادلتهم بسجناء إيرانيين في نهاية المطاف. كما رأينا في قضية أسدي، فقد كانت إيران على ثقة تامة بإطلاق سراحه، إذ لم تلجأ لتقديم طعن بالحكم، لا سيما أن الطعن بالحكم سيمدد فترة سجنه إلى حين الانتهاء من مراجعة الحكم، لذا كانت المفاوضات حول تبادل الأسرى هي الطريق الأسهل والأسرع للإفراج عن أسدي وفرص نجاح أكبر.

وقد أصبح سعي إيران وراء اعتقال الأجانب وذوي الجنسيات المزدوجة بمثابة إستراتيجية بعد عام 2014م، عندما أصبحت عملية تبادل السجناء تأخذ وقتًا أطول[47]. ومن الأمثلة على ذلك جيسون رضائيان، وهو مواطن أمريكي-إيراني مزدوج الجنسية اعتُقل في إيران من 2014 إلى 2016م، كتب في مذكراته: «اعتذر مستشار أوباما للسياسة الخارجية بن رودس عن استغراق إطلاق سراحي فترة طويلة (كان الأمر محرجًا ولكنه مرض)، معترفًا بأنني كنت ضحية للمفاوضات النووية»[48].

وفي الأشهر المقبلة يمكن أن يؤدي إفراج كوريا الجنوبية عن 7 مليارات دولار من الأصول الإيرانية المجمدة إلى الإفراج عن الأمريكيين-الإيرانيين سيامك نمازي وعماد شرقي ومراد طهباز وعدد من المعتقلين.

## التحذير الأوروبي من الأنشطة النووية الإيرانية غير القانونية:

أشار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي، في تقريره إلى مجلس محافظي الوكالة، إلى أن إيران تواصل التراجع عن التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة منذ فبراير 2021م. وأشار إلى ارتفاع مخزون إيران من اليورانيوم عالي التخصيب إلى أكثر من الربع في ثلاثة أشهر، إذ قال: «إنّ مخزون اليورانيوم المخصب ينمو بوتيرة سريعة للغاية، وتشهد الأنشطة النووية نموًّا أيضًا. لذا، فإنّ وجود الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن يكون متناسبًا مع ذلك»[49].

لكن دول الترويكا (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) لم تتوانَ في توجيـه انتقاداتها اللاذعـة إلى المراوغة الإيرانية وأنشطتها غير القانونية. وركز الثلاثي الأوروبي بشكل أساسـي على «اثنين من الأنشـطة المثيرة للقلق بشـكل خاص»: أولًا التغييرات في أجهزة الطرد المركزي التي أجرتها إيران في محطة فوردو دون إشعار مسبق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي اكتشفت في عملية تفتيش غير معلن عنها. ثانيًا الكشف عن جزيئات اليورانيوم عالية التخصيب بنسـبة 83,7%، وهو ما يتعارض تعارضًا صارخًا مع مستوى التخصيب المعلن. وأضافت دول الترويكا في بيانها أن «تقييم الوكالة للأنشطة التي قامت بها إيران في الموقع الآخر في (مريوان) لم يتغير عن السابق، وهو أن إيران أجْرَت تجارب بواسـطة مواد متفجرة اسـتعدادًا لاستخدام أجهزة الكشـف عن النيوترونات»[50]. سعت دول الترويكا أيضًا إلى تقديم معلومات ذات مصداقية فنيًّا عن أماكن وجود المواد النووية والمعدات الملوثة في موقعين هما تورقوزاباد وورامين.

كما أشارت دول الترويكا إلى التناقض الذي كُشف عنه منذ أكثر من عام بين كمية اليورانيوم الطبيعي من مختبر «جابر بن حيان» في وشـيان لافيسان، التي أعلنتها إيران، والكمية التي تحققت منها الوكالة. وترى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن كمية المادة «لا تستند إلى أُسُس علمية، وبالتالي فهي غير مقبولة».

كما حذّرت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا من أنه «إذا فشـلت إيران قبل اجتماع مجلس المحافظين القادم في تنفيذ الإجراءات الأساسية والعاجلة الواردة في قرار نوفمبر 2022م والبيان المشترك لشهر مارس الماضي بالكامل، فسوف يتعين على المجلس أن يكون مستعدًّا لاتخاذ مزيد من الإجراءات، وبما في ذلك إذا لزم الأمر التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كانت الوكالة غير قادرة من التحقـق من عدم انحراف البرنامج النووي الإيراني من مساره السلمي»[51].

**وفي ظل** امتنـاع إيران عن تنفيذ التزامها في مارس للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتخصيب المستمر لليورانيوم بكميات أكبر ومستويات أعلى، يشير ردّ الفعل البارد للوكالة حول هـذه التجاوزات إلى تقدم المحادثات السرية بين إيران والولايات المتحدة. ولربما بثت الزيارة الأخيرة لسلطان عمان بصيص أمل إزاء هذا الشأن، ولكن لا يزال الغموض قائمًا.

# معالي المندوب السابق للمملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة يلقي ندوةً في معهد رصانة

استضاف المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»، في مقره في الرياض صباح الإثنين (5 يونيو 2023م)، ندوةً بعنوان «من باريس إلى بكين.. مسيرة التحولات الإيرانية في عالم متغير ونظام دولي منقسم»، حيث أدار الندوة رئيس رصانة بحضور شخصيات ونخب بارزة.

استهلت الندوة بكلمة ألقاها مؤسس ورئيس رصانة الدكتور محمد بن صقر السلمي، وقدّم الندوة معالي المندوب السابق لِـالمملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة السفير/م. عبدالله بن يحيى المعلمي. واستعرض معالي المعلمي خلال الندوة نبذةً حول المحطات السياسية في المشهد الإيراني والمجتمع الدولي، وتضمنت الندوة ملمحًا حول مستقبل وجود الميليشيات الإيرانية في المنطقة، والبرنامج النووي، ومستقبل العلاقات السعودية-الإيرانية في ظل اتفاقية بكين. كما قدم موجزًا عن تحديات الدبلوماسية السعودية في الأمم المتحدة وسبل تجاوزها، والتحولات الإقليمية والدولية والأزمات المستجدة في المنطقة وارتداداتها الإقليمية والدولية.

وفي ختام الندوة، أجاب معالي المعلمي عن أسئلة الحضور حول عدد من الموضوعات والمستجدات الإقليمية والدولية.

حضر الندوة، عدد من الشخصيات السياسية، والسفراء، والنخب الثقافية والإعلامية.

الندوة متاحة كاملةً عبر يوتيوب قناة المعهد

# تقرير الحالة الإيرانية

مايـو 2023

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

# تقرير الحالة الإيرانية

مايـو 2023

WWW.RASANAH-IIIS.ORG